

# الحري

## أول أيار

### نضال الطبقة العاملة يتحول الى عنصر حاسم في

### نمو الحركة الجماهيرية اللبنانية



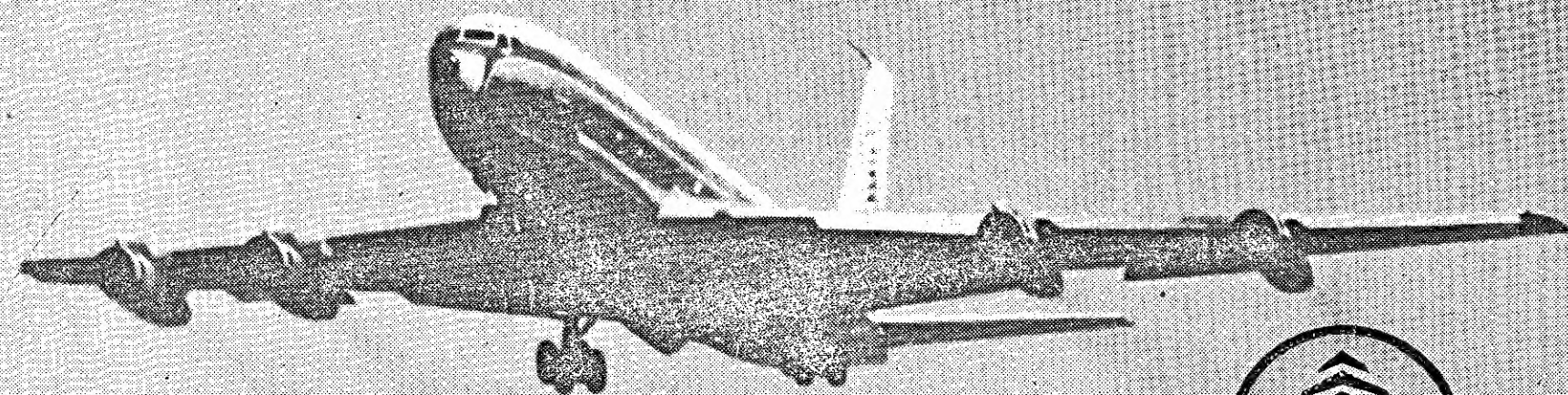
بيروت - ٣/٥/١٩٧١ - العدد ٥٦٥ - السنة الثامنة عشر  
المجلد ١٢ - ٥٦٥ - ٣/٥/١٩٧١ - BEYROUTH - AL-Hourriah

# ٨٧٨

## من رحلاتنا تامة بدون توقف

لا فرق في أي اتجاه انت مسافر،  
فلن طائرات شركة طيران الشرق الأوسط  
الخطوط الجوية اللبنانية ستنتقلك  
الى الجهة التي تقصدها بدون توقف .  
فمن ١٣٦ رحلة تؤمنها طائراتنا  
كل اسبوع الى ٣٥ بلداً  
على شبكة خطوطنا تامة ١٠٦ رحلات  
بدون توقف ،  
منها رحلات لندون  
وباريس وفركفورت  
واكرا .

وقد روعي في رحلاتنا التي تامة بدون توقف  
ان توفر لك منتهى الراحة والرفاهية .



راجعوا وكيل سفركم المعتمد لدى «اياتا» أو:  
طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية





# أول أخبار

## نضال الطبقة العاملة يتحول إلى عنصر حاسم في

## نمو الحركة الجماهيرية اللبنانية

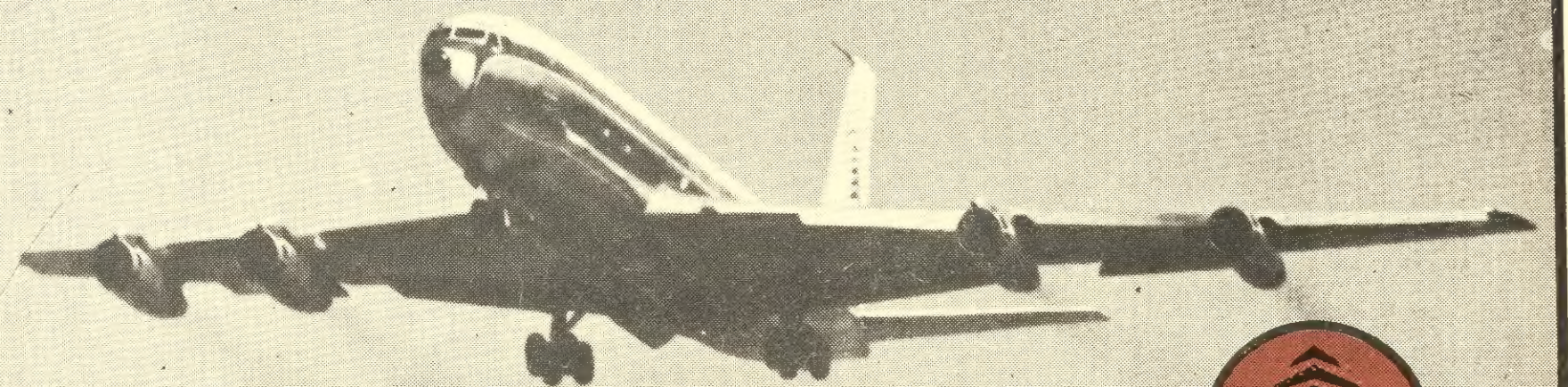


# ٧٨

## من رحلاتنا تمة بدون توقف

لا فترق في أيّ اتجاه انت مسافر،  
فإن طائرات شركة طيران الشرق الأوسط  
الخطوط الجوية اللبنانية ستنتقل  
إلى الجهة التي تقصدها بدون توقف.  
فمن ١٣٦ رحلة تؤمنها طائراتنا  
كل أسبوع إلى ٣٥ بلداً  
على شبكة خطوطنا تمة ١٠٦ رحلات  
بدون توقف،  
منها رحلات لنسعد  
وباريس وفنكفورت  
واكرا.

وقد روعي في رحلاتنا التي تمة بدون توقف  
أن توفر لك منتهى الراحة والرفاهية.



راجعوا وكيل سفركم المعتمد لدى «اياتا» أو:  
طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية





بَعْدَ التَّصْلُبِ الْإِسْرَائِيلِي :

بمناسبة زيارة بوجيز :

**بيان لتجمع الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية  
البيان يدعو الى مظاهرة جماهيرية عصر اليوم**

أصدر جميع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية (الذي يضم منظمة الإسرائيليين اللبنيين - لبنيان - وشركائهم، حزب العمل العبري الإسرائيلي، اتحاد الشيوعيين، الحركة اللبنانية اللبنانية فتح، حزب العمل الإسرائيلي) بياناً معاً فيه أي تقاطع شعبية استنكاراً لزيارة روجرز. وذلك المساعاة الرابعة والنصف بعد ظهر الاثنين (اليوم) ٣ أيار ١٩٧١ منساحة ٢٣ نيسان (الرجح) . وفيما يلي نص البيان :

« يا صاهيرنا القاضية »  
من أجل ماذا يأتي روجرز مندوب  
الأميرالية الإسرائيلية الحليفة المفضية  
للإسرائيل ؟ الدوائر الأميركية تصفها  
لا تخفي أهداف الزيارة ... انه يأتي  
من أجل إجراء المباحثات مع المسؤولين  
العرب والإسرائيليين لأخراج مفاوضات  
اقتصادية السليمة من حلقها !! أي  
يأتي من أجل اتمام الصفقة

المرنمون باحضار الولايات المتحدة  
الاميريقية ؟  
ماذا سيقول له الملك المعيل في  
الاردن الذي ينظر لمراعاة تصفية  
المقاومة تحت راية مشروع روجرز ؟  
ماذا سيقول له اصحاب(الظريات)  
تحديد الحقف الاميريكي التي يراهون  
عليه ، وعلى الخلاف القوم بين  
اميركا واسرائيل ( وهو « خلاف »  
- على كل حال - على وسائل ضمان  
وحماية اسرائيل ) ؟  
اذا كان الحكام العرب لا يقولون  
لروجرز الا ما يرضيه ، فان الصاهير  
العرية تقول :  
« عد الى بلاتك يا روجرز » .  
ان الصاهير العرية التي ناضلت  
باستمرار ضد الاميرالية منذ حلف  
بغداد مروراً بدمشق اينتهالور كقائده  
على ابطال مشروع روجرز الاستسلامي  
التسوي .  
يا صاهيرنا القاضية :

● عبروا عن رفضهم لكل المشاريع  
التصفوية باستنكار زيارة روجرز .  
● عبروا عن سخطهم على  
المحاولات الإسرائيلية الصهيونية -  
الرجعية لتصفية القضية الفلسطينية  
● عبروا عن تصميمهم على  
مجاهلة الإسرائيليين وعيالتهم .  
● عبروا عن تأييدهم ومساندتهم  
للثورة الفلسطينية التي تتأثر عليها  
الرجعية والقرى الصليبية بتأييدها  
ومساندة الإمبريالية العالمية .  
● عبروا عن رفضهم مشروع روجرز  
الاستعماري .  
● عبروا عن سخطهم على زيارة  
روجرز اقترنوها بلياننا وفكها مشاركة  
في المقاومة الشعبية التي ستنطلق من  
ساحة ٢٣ نيسان ( العرش ) الساعة  
الراية والتصف من بعد ظهر الاثنين  
٣ ايار ١٩٧١ »

لجس الاحزاب والقوى  
الوطنية والمختصة

الجهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل  
بدوافع عسكرية جليسة التحرير السعي

بلاغ عسكري رقم (٧٧-٧١) بتاريخ ٢٤-١-٧١ بعد فُرست  
بنيفة ومكررة من قوانا المباشلة حول  
العدو التسلل هاربا من موقعه تحت  
مخار الظالم الا ان قوات جيش التحرير  
والتحرير واليحيى الشعبية التفتت  
على تحركاته وكتلت له بالمِرصاد  
اشيكات معه في مرتعات ( ديكوك )  
مركبة ضارية استمرت ٧ ساعات  
تستخدم فيها كافة الاسلحة اصيب  
العدو في هذه المعركة بالاضلار التالية:  
- مقتل ( ٢ ) من جنود العدو  
- جرح ضابط انجليزى برتبة كايلا - ٢  
- جرح جهاز اسلكي شيدرا كايلا - ١  
- تباينا استشهد المواطن ( يحيى احمد )  
وقد استند بقوة تقدر بسرعة كايلا  
انزالها من طريق الجهر وحاولت  
التسلل الى قوات العدو الاسلحة  
التي كانت معها

حاسم بالنسبة للضغط على إسرائيل ، فالساسة الأميركية الخارجية هي حصة المصالح الأميركية الخارجية والداخلية ، فإذا كانت المصالح النفطية الخارجية تقطع لتحقيق التوبة السليوية وتطالب إسرائيل ببعض التنازلات الصغيرة بشأن الحدود ، مقابل التنازلات العربية الكبيرة في الاعتراف بوجود إسرائيل وضمان هذا الوجود دولاً . . . إذا كانت المصالح النفطية ترى ذلك ، فإن التصلب الإسرائيلي وجد تائداً في أوساط النفتاوعين .

في التقرير . وكانت جلسة الكونغرس الأميركي أثناء زيارة أبا إيبان للولايات المتحدة التي حسمت التردد وحددت حدود الخلاف الأميركي - الإسرائيلي : « لا ضغط على إسرائيل » .

وصدم الموقف العربي الرسمي من هذا الموقف الاميركي، فقد تراجمت اميركا عن «تعهداتها» ورضخت للضغط الصهيوني بدلا من ان تضغط هي على اسرائيل — كما عبر السادات — . وعبر الموقف العربي الرسمي عن ذلك بعدم تجديد وقفاطالقي النار رسميا، وبما يردد بانه «لاسيبل امامه الا القتال» ... ولكنه يتوقف — الآن — عن اطلاق النار لاعطاء فرصة اخيرة للجهود السلمية . وبدأت المراهنة على الموقف الاميركي تهر ، هذه المرة ، عبر وساطات الدول الاوروبية ( ملححة له بمصاححه

وانا كانت اهداف مباحثات روجرز محددة على هذا الشكل ، فان اطارها السياسي سيسهل العلاقات الاميركية — العربية على ضوء المصالح الاميركية في المنطقة ، وذلك كان لبنان المحطة الاولى للزيارة ، فلبنان هو نافذة المصالح الامبريالية الاميركية في المنطقة العربية . ومن هنا كان اهتمام السياسة الاميركية بزيارة روجرز لبيروت . اما

— فجأة — على الأمن في البلاد،  
غلقت أصبح الأمن — أمن  
حماية وزير الخارجية  
الاميركية — ضروريا . وهكذا  
انصرفت الدولة منذ اسبوع  
للبحث في اجراءات الامن لحماية  
روجرز : ومن اجل ذلك ذكر ان  
موظفين لبنانيين واميركيين  
ممنيين وعسكريين اشتبكوا في  
وضع ترتيبات الأمن بعد ان  
عقدوا اجتماعات مشتركة .

منهم هؤلاء الموظفون الأميركيون  
سوى مندوبي الخبايا  
المركزية الذين تمج بهم السفارة  
الاميركية في بيروت ؟؟

منذ القبول بشروع  
روجرز الى جولته  
الاخيرة في المنطقة لمقابلة  
المسؤولين العرب  
والاسرائيليين ، اصطدمت  
مفاوضات التسوية  
الفلسطينية بجدار التصليب  
الاسرائيلي .

ويأتي روجرز - الآن - في  
قفاولة أميركية للبحث عن  
مقاطعة التوقيع « بين التنازلات  
عربية الرسمية وبين التصلب  
إسرائيلي في إجراء تعديلات  
لمسألة في الحدود - فبعد أن  
تمسكت التنازلات العربية -  
بسمية إلى حد عرض معاهدة  
سلام دائم مقابل الانسحاب  
إسرائيلي ، أظهرت إسرائيل  
مراها على « حدود  
» « مفهوم التوسيع  
بغضن . وبادى روجرز  
فكره بتبرعاته المختلفة

فلت محددة مع الموقف  
إسرائيلي المصلب : فوزير  
سراجية الأميركي يرى في  
سياسات الدبلوماسية وتوقيع  
هذه سلام دائم ضمانا  
لأمن إسرائيل ..

وكان موقف روزر يعكس  
المصالح النفطية الأميركية  
الشرق الأوسط التي تريد  
ابق تسوية سلمية لأجساد  
خلافات لقضايا وزيارة  
تستثمرات والمصالح الأميركية  
المنطقة .

وراهنت القاهرة على هذا  
لألف الأميركي - الاسرائيلي  
أساس أن تضغط أميركا  
اسرائيل مقابل معاهدة

م دائم وحدود آمنة .  
 ان الساعات حينما تجدد  
 اطلاق النار في ٧ آذار  
 سي ان هناك « تهديدات  
 كبيرة » بالضغط على  
 التل . وفي هذه الفترة  
 « نظريات » هيكل  
 بوقت عن تحديد الموقف  
 ركي . الا ان الموقف  
 ركي ظل متوردا وغير

جبهة الشعبية الديمقراطية : بيان عمليات

بينما كانت احدى دورياتنا عائدة الى قواعدنا بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٧-١٩٦٠ في منطقة قرقوش القصير تعرضت لثلاث قذائف من قوات السلطة الصليبية مما اضطرنا للرد على القذائف بالنار واستمرت مصادير نيران السلطة . هذا اذ اصيب احد مقاتلينا بجراح وصادت بقية المجموعة الى قواعدنا حاملية بها الرزق الجريح .

المؤتمر . مما اشيع أهمية تدخل التكتلات  
الآخرى لحسم الصراع ، هذه التكتلات تشمل  
لجان العمل الطلابي ، واتحاد الشباب  
الديمقراطي والمهاجرين ، بحيث وضعت  
الجميع أمام الامر الواقع فأعد التفتين لا بد  
من فوزه .

فمنها ، والإبقاء على القطاع الذي تمسح المجال لقطاع السبائسي بضرر الحركة والقواعد من التسلسل إلى قيادة الحركة الطلابية ، وهكذا من ناد المؤثر الاستثنائي يلتزم « تقييم الإضراب » بتكلمه الاتجاه الذي أبرزته الجهات العامة الفروع ، حتى ووجهه بمرعبة تصله مع توقيفا مسورة عن رئيس الوحي ، تطلب بسبب سلفته من اللجنة التنفيذية ، بسبب أن بعض ناصرتها قد حاول استغلال الحركة لصالح حزب سياسي ، وأخر قام باتصالات فريدة مع الدولة ، وثالثتت الحركة الطلابية في عز ضالتها . أي بتحديد كل ما يدور في تلك لقطاع السبائسي ، لكن قيادة الوحيي « نسيبت » الاسم التفتي ، أي الوحيي والذات، وحزب الجبر الذي عبرت عليه مواقف هذه

المفاهيم والقضايا التي أختلعت تحتها .  
من هنا فالمؤتمر الذي دعا لاختلاف الإضراب  
تقييمه جزا في موضوع جسم الخلافة داخل  
حركة الوصي وفرض عليه جوا متوترا ( تبعا  
لجميع العدد الذي يتطه الوصي ) استمال التحرك  
لما لا آله . كانت مهمة الحركة الطليعية  
صناعة الحركة الطليعية اعادته ليحت المهمة  
لأساسية التي تواجه الحركة الطليعية  
كانت مواقع كل القوى والاجنحة تتحدد وفقا  
لذده المسألة ، لذلك فقد تعينت بنحس لجان  
لعمل الطليعي باقتراح طالبي تحرير عيسى  
لتصويت ، يتضمن ادانة اللجنة التنفيذية  
على الممارسات والاشكال التي اتخذها حيال  
تحرك وتسييل فشل برنامجها وسقوطها  
بزيادة . في الوقت الذي التزمت عناصر اتحاد  
شباب الديمقراطي المستحيل هذه المسألة ،  
اعترضوا مسألة شكلية ( ! ) . أما الجناحان  
الصراعان ضمن الوصي ، فالتخالف الكبير  
الذي برز بينهما ما آت ، عند الطليعية يطرح  
اقتراح على التصويت ، ان ضاق حسي  
بصغر . موقف كل من عصام خليفة واميل  
بين ( زعماء الجناحين ) يرفض طرح هذا  
موضوع متبسكا بالقانون الداخلي .. هذا  
القانون الذي يحضي حركة الوصي بتجنيها ..  
كانت هذه المسألة اساسية لملاية ، فهي  
بر عن نمط العلاقات الداخلية المسحوق به  
ه العلاقة التي تشكل محور التفسال  
ساسي ضمن الحركة الطليعية والتي أبرز  
ميتها تحرك طلاب الجامعة اللبنانية -  
كان الفئزال عنها لصالح نايب الجناح

يقدم ضمن الوصي يرهون بندي استبعاد الجناح للقول بها . اذ انها تشكلت بمراسة الفعالة والصميعة لضرب وتطويق محاولات الجناح الاخر في اجهاض الحركات المظلمية ، وتجييرها لصالح الاطراف وبالتالي سلب قيادة الحركة الطلابية واستغلال المواقف لصالح جناح شخصية .

لم يطرأ الاقتراح على التصويت وبيده تحت النقطة وفقا للاسسى التي حدثتها

بعد ذلك تقب اللجنة التنفيذية (( الجيدة )) ومن رآهاها حركة (( الوعي )) صارحة لقد اتخذ القرار بشكل (( ديمقراطي )) وأن ((اللجنة لن تمعد الى الممارسات القويقة .. لكن مهما تعالي الصراخ فالممارسات تكتبه ، والديمقراطية التي يجري التفتني بها لا تعدو كونها نفاقا ديمقراطيا ليس الا .

لان الاستفتاء الذي جرى يوم الثلاثاء ٢٧-٤ قد أظهر (بيلان) لدى الحركة الطلابية لتعليق الاضراب فقد اتخذت اللجنة التنفيذية « الجيدة » لالاتحاد قرارا « بيلي » ارادة القاعدة الطلابية معلنة التعليق وتسليم الادارات التي « احتلكت » واستفتاء الدراسة اعتبارا من يوم الخميس ٢٩-٤-١٩٧١ .

يعيش عليه . وعلمية الإنقاذ هذه ولدت خلافا  
ضمن اللجنة التنفيذية ( هذه اللجنة التي كانت  
تمثل الوعي على حقيقته بكل العناصر التي  
تتشكل منها ووفقا لمجهودها الطبيعي ) بحيث  
برز اتجاهان : الأول ، وقد تعمق حول  
العناصر الكثابتة ، يعمل على اكمال ما بدأه  
الإنقاذ السياسي اى الوصول بالحركة  
لحد الإرتواء في احضان الدولة ، غير مدعوتة  
لتعليق الاضراب ، لان بعض المطلب قد  
تحققت وما تبقى يمكن متابعة تحقيقه عبر المجان  
التي شكلتها الدولة . اى تكريس الاستسلام .  
والثاني كان يعي ان هذا الشكل من الإنقاذ  
يعني بداية الاندثار ، ازالة القناع . ذلك ان  
توعية المطلب المرفوعة والتي تتناول بمسألة  
حساسة كمسألة الخرجين ما كانت لتسرك  
المجال واسمعا للتشليل . والخرج بالنسبة  
لهذا الاتجاه هو اللجوء للطريق (الديمقراطي)  
بالحدود التي لا يتناول فيها حركة الوعي ،  
ويبعد عنها المسؤولية ، ويرفعها من دائرة  
المحاسبة . هذا الاتجاه كان تكملة طبيعية  
لوجهة التي اتبعتها حركة الوعي طوال مسار  
الاضراب ، فالمطلب التي صاغتها هي ما  
يظهره الواقع ولكن بفهمها الخاص ، واسكال  
واساليب النضال هي ما يتجمله الواقع .

ن البرنامج الذي خاضت الحركة الطلابية تحتها على أساسه ( وهو برنامج حركة ) قد اوصلا لحد العجز ابل الخطوات التي اخذتها الحركة ، بحيث بات من تفصيل انتفاذه من السقوط في الفخ الذي نه الدولة لا منذ البداية . وقد كان ان علت هذا البرنامج ( سواء لجهة ليلب ام لجهة الاشكال والاساليب ) تكمن جزئه عن توفير اطر التهيئة الطلابية . وهذه كانت مبرهنة بنوعية العلاقة بخلية التي تحكم بنية الحركة الطلابية والتي هذا البرنامج لكرسها . فالتحرك الذي هذا الطلاب في لبنان ، نراجعه بسرعة ارت معظم اطرها الجبهة الطلابية الحركة عن طريق الانتفاع السياسي فيند التراجع دون اي عائق يقف بوجهه الى ازمة اللبنانية واضمحلت الحركة الطلابية فيها مازق يضمرها لواقع الاضراب واي من بها لم يتحقق . هذا المازق كان يطرح على الحركة الطلابية ليس مهمة التصدي لمسير ارباب ، وهذا المصير معروف ، وانما التصدي لاهم ما تبقى من التحرك روسه . وهذه الدروس تتلخص في فشل التناحي لشكله الجامعة اللبنانية بوجه سياسي هو الدولة ، وبالتالي ضرورة قيادة سياسية قادرة على طرح فسط سياسي يواجه المصالح المسيطرة ، ويستلذه طلبة نفعالة ، لذلك فاللازمة هي العلاقة بخلية ضمن الهيئة التنظيمية التي نفعش لئلا تفل هذه التهيئة الكفيلة بتأمين استعاض الحركة الطلابية وفعاليتها ، وذلك بالارتكاز جسم طلابي متماسك فعلا دون مشغون الحركة التي تجريها . ما قدمه برنامج حركة لهذه العلاقة لا يتعدى المحافظة على سسات ، او جسر يتفكك الانتفاع السياسي بعده في صفوف الطلاب من الانتباه وراوه ،

**الخريف** صاحب الامتياز المدير المسؤول مدير الادارة  
محسن ابراهيم حسن فقر ياسر نعمه

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب  
منطقة المصايف - محلة رأس النبع - بناية فؤاد درويش  
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

**الخريف** صاحب الامتياز  
محسن ابراهيم  
المدير المسؤول  
حسن فخر  
مدير الادارة  
ياسر نعمه



## مسألة أسعار أدوية الضمامة

# نقابة الصيادلة تقف إلى جانب محتكري الدواء

ما ان لاح في الافق مشروع تأميم جزئي متور للأدوية ، بمواقفه مجلس الوزراء على تعديل المادة ٢٢ من قانون الضمان ، حتى أخذ تجار الادوية ، ليكون الاقتصاد الحر والدستور ويستفيدون بجمعية التجار ومكتب الهيئات الاقتصادية ، وكبار المسؤولين وأخيرا توجهوا إلى الرأي العام .

فقد نقيب الصيادلة مؤتمرا صحفيا ليشرح فيه اسباب غلاء الدواء ، ويرى المستوردين من اية مسؤولية في هذا الغلاء ، محذرا من عواقب التأميم ، مؤكدا بذلك دورا فعالا في تسليط الرأي العام . منها كل ممن يطالب بالتأميم ، بالاسمي لكسب شعبية رخيصة ، ولا بد لفضح منطق نقيب الصيادلة من الإجابة ، على مختلف النقاط التي اثارها لحماية مصالحه المتعددة ، ومصالح زمرة ، بنطق آخر ومن موقع آخر ، من موقع الدفاع عن مصالح كل الفئات الكائنة .

### حول الادوية البسيطة والدستورية

صحيح ان هذه الادوية البسيطة تشكل ٢٥٪ من مجموع الادوية ، انما ما أغفل عمدا ، هو ان هذه الادوية ، هي الأكثر استعمالا ، وهي الاساسية التي يمكن اعتمادها في تشييب ، ما لا يقل من ثلثي حالات المرض . كما ان شركات الادوية ، أخذت « تخترع » مستحضرات جديدة بضافة مادة أو أكثر لا فائدة صحية منها تسمى مستحضر آخر ، أو الغاء مادة منه لكي يبرر وجوده ، وأصبح تصنيع الادوية المركبة فزلفة معروفة لافراق الاسواق بأصناف جديدة غير ذات قيمة لتحقيق الارباح .

اما الادوية الدستورية ، فيحق لأي مصنع تصنيعها دون إذن ، مما يؤدي إلى تدني أسعارها بحيث يتكفي بهائش مقول من الربح لصنعها . فان عملية اضافة دواء جديد إلى أحد دساتير الادوية المهنية ( الأميركية - البريطانية - الفرنسية ) عملية شبه مستحيلة ، خاصة وان لجان تعديل الدساتير مؤلفة من عدد كبير من الخبراء ، غير المتفرجين لهذا العمل ولهم مصالحهم مع الشركات الخفيفة التي فضل ان تعمي احتكارها لدوائها أطول فترة ممكنة ، قبل ان تسمح بإخفائه دساتير الادوية ، بعجة أخضاعه لأطول فترة ممكنة من التفتيش .

ثم ان بعض هذه الدساتير لا تدخل إلا كسل خسي أو عشر سنوات . وفيها يتعلق بهذه الادوية يقول « النقيب » ان لا علاقة للوكيل أو المستورد ، في الاسعار المطاعة لها في المقاصات ، التي تختلف كثيرا عن أسعارها في السوق ، وهذا غير صحيح فيما يتعلق بمنتجات المؤسسات العامة ( الصحة - المليات - الجيش ) حيث يتقدم الوكيل بطلب المنافسة وليس الشركة . فينفي الوكيل مع الشركة على السعر ، وعلى حصة الوكيل من الربح ، ويما ان القوانين الحالية لم تكن تسمح لهذه المؤسسات بالاستيراد المباشر ، فكان الوكيل يفرض حصة من الربح لا بأس بها تصل إلى اة بالغة في بعض الحالات وهذا ما سوف يلغيه تعديل المادة ٢٢ بالغاء الوسيط ، والوكيل .

### تجارب الدول العربية في تأميم الدواء

لقد ركز « النقيب » على التجربة السورية لأنها أقل نجاحا من التجربة المصرية ، لاعتمادها الاساسي على الاستيراد ، بينما تعتمد مصر على صناعتها المحلية في حوالي ٩٠٪ وليس ٧٠٪ كما ادعى النقيب .

وكالمادة لعل مقارنة أسعار الادوية البسيطة ، ( وهي الاساسية ) بين سوريا ولبنان بسبب شبيهة الفرق بينها ، ويركز على أسعار الادوية المركبة والمتعددة ، فقد

ويحدد « النقيب » اسباب تدني أسعار هذه الادوية في المقاصات وهي المنافسة - البيع بالجملة - الغاء مصاريف الدعاية - والمسويق . ونحن لا نهتم بالاسباب بقدر ما نهتم بالنتائج ، فإهم اننا نحصل على الدواء بأسعار أدنى ، في هذه المقاصات عندنا يلقى دور الوسيط ، وطبيعي أيضا ان يقف هؤلاء الوسطاء ، في وجه ذلك حفاظا على أرباحهم .

ويحد هذا الموضوع استرسل « النقيب » في شرح تكاليف الأبحاث وتصنيعها ، وتوزيع غلاء الادوية التي تكشفها شركة ما ، وتحكمها فترة طويلة من الزمن ، كما تسترد أكاليف الأبحاث ، غير مغفل الإشارة إلى عدم تعرض الحكومات ، لهذا الوضع خوفا من وقف الاكتشافات .. الخ . ونحن نرد ببساطة : لتعمل الحكومات اعبياء الأبحاث ولتسجها ، من الأموال التي تجمعها من الضرائب التصاعدية وغيرها من المصادر ، بدل أن تقع على كاهل المرضى المعوزين ، وذوي الدخل المحدود ، كما يحدث في الدول الاشتراكية حيث تحصل الدولة نفقات الأبحاث .

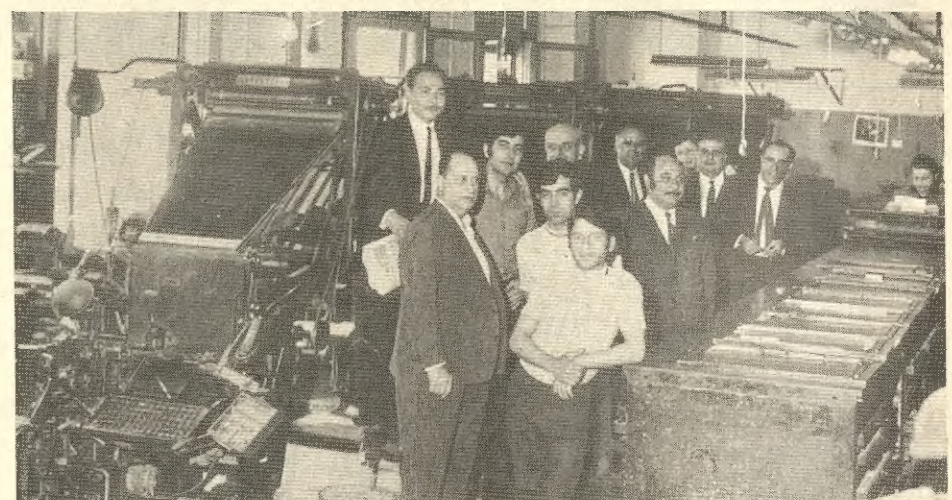
اما تكاليف الدعاية ، التي تلعب دورا أساسيا في رفع أسعار الدواء فقد أثار النقيب إلى أنها تكاليف باهظة ، وكأنه لا مفر من ارتفاعها ، ولا بد هنا من التفرقة بين الدعاية العلنية البحتة الهافعة إلى تعريض الأطباء ، بفعالية الدواء وحسناته ، والتي يمكن تحقيقها بكلفة متدنية ، عن طريق نشرات والمجلات الطبية ، والنشرات والمطويات والأعلام وتوزيع النماذج بالبريد أو أية وسيلة أخرى ممكنة ، وبين الطريقة السائدة المكلفة ، الهافعة إلى مراكمة الارباح عن طريق الرقوة ، ما ندفع بدل إجراء حيازة الطبيب إلى تغيير أثاث مكتبه ، إلى شراء سيارة له أو دفع مبالغ شهري مقطوع ، أو اغرائه بالمنازل الطبية لليبيها من المرضى ، أو استخدام الفتيات الخجيلات لتلقيم بالدعاية للدواء ، وإلى ما هو معروف وغير معروف من الطرق . ثم هناك كلفة التعبئة الايضية الضرورية ، لضاربة الاصناف المباشلة . كل ذلك محسوب على تكاليف تسويق الدواء ، مما يرفع أسعاره كثيرا ، دون مبرر ، سوى جذب الربح . فنعلمنا تصنع الادوية في مختبرات تابعة للدولة تعنى بفعاليتها فقط ، متحررة من مشاكل المنافسة وتحقيق الارباح ، يؤمن الدواء بأسعار متدنية ، وهنا تكمن الفائدة في استيراد الادوية من الدول الاشتراكية ، وتصنيع ما أمكن منها محليا ، وهذا ما أغفله « النقيب » عمدا ولا شك .

أنشأ النقيب إلى ان مؤسسه « فارمكي » السوري اضطرت للرضوخ لأسعار الشركات المنتجة لهذه الاصناف . فلم تختلف أسعارها عنها في لبنان يشري بذكر ، طبعاً لا تقبل شركة تحترق صناعة دواء ما ، بخفض سعره في بلد واحد أو اثنين في منطقة كالشرق الأوسط ترتع فيها بكاملها دون رقيب ، ودون أن تجرؤ سوريا « الثورة » ولا حتى مصر « الاشتراكية » على شراء هذه الادوية من الدول الاشتراكية! ولم يغفل النقيب الإشارة إلى أن بعض المصانع رفضت ان تباع سوريا ادويةا بأسعار ترفضها هي ، لتاديب هذه الدولة التي بلغت بها « الوقاحة » حد تأميم استيراد الدواء . ولم يعد يخفى على أحد ان مؤسسة « فارمكي » تحقق ربحا ضائعا لا يقل عن ٢٠٪ ذهب إلى حيث لا يدري الشعب ، بدل أن يستفيد منه هذا الشعب الذي يستورد الدواء بأسسه . اما إمكانية استيراد الادوية من الدول الاشتراكية أو تصنيعها محليا بامتيان منها فكان أمرا مستبعدا فسي مصر وسوريا والعراق ، حتى ان مصر تصنع عددا غير قليل من الادوية بامتيان من شركات غربية ترفض هذه الأخيرة شراء الادوية منها ، مما يعرض الإنتاج للرقق في حال وجود أي خلاف مع الشركة أو البلد المصدر . يبدو ان مجال الدواء في هذه البلدان كان محالا مرنا أكثر من غيره يسمح بالمقاررة - أي باعتماد سياسة دوائر تبدو ثورية ذات مضامين اشتراكي ، بينما بقيت واقعا مرتبطة كليا بالسوق الإمبريالية . فلم يكن قطاع الدواء ملخصا بهذا المسؤوليين « الاشتراكيين » كالنسلج ، مثلا ، الذي اعطي الأولوية في التوجيه نحو الدول الاشتراكية بعد تعذر التعامل مع الدول الغربية .

ويخلص النقيب إلى القول بأنه اقترح على وزير الصحة العامة ان يفرض على السوق اللبنانية دون تأميم ، أي ان المستوردين مستخدمون ، بعد أن وجدوا مصالحهم مهددة ، لالتقاء بالارباح التي تقاهاها شركة « فارمكي » السورية . وهم يتكلمون باقاع الشركات فيما بعد برفع أسعارها في البلدان ما تقوموا الجاه إلى مجاريها . اما ان يستورد الضمان الادوية ويبيها بسعر الكلفة فهذا ما ليس باستطاعتهم تحمله .



## عمال ومحدرو جيدة «الأوركان» يتضامنون في وجه الصرف الكيفي



المضحك ان يصل استغناء النقيب لاسامي مؤتمره الصحفي وقارئه حد الاستنتاج - استنادا إلى التجربة العراقية - « ان الدولة مهما بلغت من القدرة على الإحصاء والتقدير ، فانها لا تستطيع استيراد كل الاصناف الضرورية بالكميات المترتبة .. الامر الذي يتطلب خبرة ومعرفة بكل واحد من هذه الاصناف ولا سيما الموسمية منها ... » وكان الخبرات الصليبية سر لا يمكن البوح به للحكومات ، ولا يجوز لدول التي تعتمد النظام الاشتراكي ان تتناول على اصحاب الاختصاص والمعرفة وتستخدمهم لصالح الشعب ! ولكن لا داعي لاطالة الشرح ، فكلما تطرت التقادير الاشتراكية في بلد ما هرع « اللبنانيون » ليعلموا استنتاجهم عن عدم جدواها .

ولم ينس النقيب ان يستخدم معلوماته العالية عن الضمان الصحي ، الذي يتل كاهل بلدان ( على حد قوله ) تنجيد ٩٠ و ٩٩٪ على انتاجها المحلي . بينما لم يشر النقيب إلى ان لجنة شراء الادوية التابعة للضمان تستعيد الادوية المحلية استيعادا تاما اذا لم تكن مصنعة بامتيان اجنبي تشييا مع سياسة خلق هذه الصناعة الناشئة كليا . حتى ان احد اصانع المحلية طلب من الضمان قبول اصنافه لهدف معنوي وهو يتعهد بمقدم بيما له .

### حول أهمية الدواء

يستفتح النقيب ان الدواء ليس بمشكلة ( مع ان أرقام الضمان تشير بوضوح إلى ضخامة المشكلة ) بمعتمدا طريقة خاطئة تماما في حساب معدل مصروف الفرد للأدوية وهي تقسمة مجموع قيمة الادوية المباعة على عدد السكان ، مقترضا أنهم يتناولون بنسب غير متفاوتة ! فينتج عن هذا الحساب ان معدل مصروف الفرد للأدوية هو ١٦ ليرة سنويا ! فما رأي النقيب لو اضطر عامل بسيط ان يدفع آلاف المرات تكاليف التشييب ؟ ان الدواء من الضرورات التي لا يمكن تكيفها مع الدخل كالمسكن واللباس والمأكل ولذا يجب ان يكون مؤننا للجميع ان لم يكن دون مقابل فيسمر الكلفة .

ويالغرم من استعدادات الضمان لازال ادوية إلى الصيدليات بأسعار مخفضة في أول أيار ، ما زال النقيب يؤكد أنه لا يجوز بيع الادوية بسعرين في الصيدليات «لأنه سيتركز المصلحة ، ويسحق المجال للاستفادة غير المشروعة » على حد قوله . وردا على سؤال حول الاسعار المخفضة التي حصل عليها الضمان قال « ان الصندوق قد يواجه في وقت قريب مشكلة انخفاض الاسعار حيث لا يكون في استطاعته هو خفض هذه الاسعار ؟! ترى ماذا يقصد النقيب ؟ لا بد ان عراقيل كثيرة سوف تواجه هذا الصحت الهام ، فالاجتماعات تعقد يوميا بين النقابات الثلاث : نقابة الصيادلة ونقابة المستوردين ونقابة مستخدمي الادوية للتخطيط لعمل مشترك ، والغريب في الامر ان الاتحاد العمالي العام الذي تبنى طلب التأميم لا يترك ساكنا تجاه نقابة مستخدمي الادوية القسبة اليه وللتأري . وان لا مغزى هناك ولا وسيلة كل شيء اتصال ، وانها الإنتاج اليومي لذاتها وللأغري . وان لا مغزى هناك ولا وسيلة للتراجع سوى الحفاظ على هذه المشاركة الاساسية والحيوية » .

الامر واضح اذا : « ان الصحيفة صلي وشك الزوال ، والدمج مقرر بينها وبين صحيفة

كان البعض منهم ( من المحررين بالتحديد ) محترفين مثقفين . فالصحيفة المنجدة ليست بحاجة إلى خدمات سيمين أجيرا . واستيقاؤهم في العمل يعني زيادة في المصاريف لا ترسد الشركة تحملا . فلا شك اذا انها ستقلص من عددهم ، وتحفظ بعدد محدود منهم ، رامية بالآخرين في جيش الماطلين عن العمل . هذا يعني ان عملية الدمج وضعت على قدم المساواة اجراء « الأوركان » كلهم ، التي أبة ثقة انتبوا ، وأيا كانت مهنهم ، لتهيا طرحت مسألة الاحتكارات الصحافية وعواقبها على مجموعة الاجراء والشغيلة . هذا مما يسفر التضامن بين شغيلة الأوركان كلهم ، بلا استثناء ، ورغم الفروق التي تفصل ما بينهم .

### كيف تم التحرك ؟

انطلق التحرك من عمال الطباعة وهم المنويون بالامر أولا ، وأكثر من سواهم ، بسبب مستوى معاشهم . وانفق العمال في السابغ والمشرين من نيسان ان يطرحوا قضيتهم على أرباب العمل الجدد ( وأهمهم بيار اده ومن وراءه من أحوال اميركيوتوسمونية ومن خدمات بنك بيروت - رافى ) . فحولهم بيار اده إلى وليد تويني مدير تعاونية الصحف ، الذي صرح لهم من علانية : لست بحاجة اثنين على الاكثر .

وفهم العمال ، ان لا نفع لكلام مع هذا شخص يفرض على عمال تعاونية الصحف وفيرة عمل تكاد لا تصدق : يستخدم العمال لمدة ستة أو سنتين على الاكثر ، ثم يطرحهم لكي لا يحق لهم المطالبة بالزيادات أو برفس الاجور ، او بالقضمانات . وهو يفرض عليهم سماعات عمل لا تخضع لأي مقياس سوى مزاجه الخاص . وهو يدفع للعمال اجرهم حسب هذه السماعات لا على اساس مقدس شهري .

فهم العمال ذلك ، كما فهموا ان التوسط عند فلان أو فلانة ، ان يؤدي بهم إلى الحصول على مطالبهم ، لان بيار اده المعني بالامر ، أم وليد تويني ، أم غيرهما ، لا ينظر إلى المسألة الا من زاوية مصالحه المباشرة . ومصلحته تتعارض حتما مع مصالح الشغيلة . لذا ، قرر العمال في اجتماع عقده يوم الثلاثاء ان يضربوا عن العمل ، واعلموا بطبيعة الخاصة ، وبالبيع عن العاملين فيها . وحطم مطر رئيس نقابته عن قرارهم هذا ولويد تويني . فرفض الاضراب لكن المقاعدة فرضت نفسها عليه ، ولم يفلح مطر في

## أخبار عمالية

كروسي ابي اللع : تشتت العمال بين المجال امام استبعاد الراسماليين

شهد مصنع كروسي ابي اللع مثلا صارخا على استبعاد الراسماليين واستهانتهم بحقوق العمال . فقد طالب العامل حسين العزي الذي كان يتقاضى ٢٥٠ ليرة يوميا بحقه في الحد الأدنى للاجور باعتباره انه جاوز العشرين عاما وتقدمى عليه أكثر من سنتين في العمل . رفض رب العمل طلب العامل وهدده بالصرف من العمل . بعد تدخل النقابة ووزارة الشؤون اقدم رب العمل على طرد العامل بعد ان دفعه الاذار والقوانين استنادا إلى معاش الحد الأدنى . بعد ذلك وعن طريق القضاة توصل العامل إلى العمل في مصنع مناس كروسي ابي اللع وباشر أفضل . هناك اجازة ادارة ابي اللع إلى استدعاء العامل واستبعاد الراسماليين . وفي نفس الوقت اعلقت الادارة انها لن تقبل بإعادة العمال الصنف اذا ترك عمله وان عليه ان يترك المهنة نهائيا اذا اراد ان لا يتسبب في طرد أخيه ايضا . بالمطع رفض العامل طلب رب العمل فكان مصيره الطرد ايضا .

ان تشتت عمال كروسي ابي اللع هو الذي مكن الادارة من هذا الصفر والاستبعاد . وسكوت العمال عن تأييد رفاقهم المستوردين والمطالبة باعادتهم إلى العمل يسمح لكرب العمل بطرد عمال آخرين في المستقبل . ان عمال كروسي ابي اللع مطالبون باتخاذ موقف تضالي موحد هو وحده الكفيل بصيانتهم وبتنفيذ حقوقهم المهدورة .

اجهض الاضراب . وانتقل العمال إلى الخطوة الثانية ، فاصطوا بسائر اجراء « أوركان » من موظفي ادارة ومحررين . وهذا يعني ان المصالح كانوا واعين لكل جوانب القضية ، وانها لا تخصهم كفردا مقهورين بل تخص العاملين في « أوركان » كلهم ، كونهم اجراء يعملون عند أرباب عمل يستغلونهم كلهم على السواء ولو بدرجات متفاوتة .

اتصل العمال انن بالموظفين الاداريين والمحررين ، فكان موقف الموظفين متذبذبا . وتصعدوا العمال بالتروي والمصبر واعطاء أرباب العمل مهلة ٢٨ ساعة للنظر في مطالبهم . لكن العمال كانوا مصيبن على الاضراب لانهم عرفوا ان المحادثات لا تجدي نفعاً . فتم التصويت على ضرورة البدء بالاضراب ، من الاربعة . فخل التصويت اجماع العمال والمحررين كلهم ، وغارت النوصية .

ويجب ان نلاحظ هنا ان رئيس المحررين نفسه ، التحق بالمضربين ونطسى عن موقفه التحيز ، فخرج من صفوف أرباب العمل صرحا انه أجبر وبحر كرامته المضربين ، وانضم إلى صفوف هؤلاء .

الاضراب ساري المفعول ، وتشكلت لجانان : احدهما للتشبيق بين العمال والمحررين والموظفين ، وقد شكلت بالاتصال بشغيلة « لوجور » ، والآخرى للالحقة الاضراب ، وتكاتف من ثلاثة عمال وثلاثة محررين ، وموظف ادارة .

وانطلق الاضراب على اساس التضامن الكلي ، بين الفئات الثلاث الضرية . واتفقوا على استمراره طالما لم تتحقق المطالبات كلها . أي ان تاعدة الاضراب هي المساواة ووحدة المصالح . فلن يتمكن أرباب العمل من تشتيت الشغيلة وتفريقهم على اساس ارضاء فئة أو فئتين منهم على حساب الأخرى .

اما لجنة التشبيق التي اتصلت بشغيلة لوجور فحاولت ان توضح القضية بكل جوانبها ، وان تبين لاجراء « لوجور » ان الامر يعني شغيلة الصحافة ككل ، لا كفراد . فأتان محرو لوجور تضامنهم الشهي ( وما معنى هذا تضامن ؟ ) مع محرري الأوركان لا مع عماله وموظفيه ( وهو تفرق بروجازي صغير ) ورفضوا اعلان الاضراب على اساس صداقتهم « الصعبة » مع جان شوري مدير لوجور . وتبين عنذ ان محرري لوجور ضحايا تعمي ابيولوجية فاضحة ، كما هو ضحايا موقعهم الطبي ومصلحتهم القريبة ( طالما أنهم لن يضفروا اليوم ثكل شيء على ما يرام ! ) أي ان توجيهه محرري لوجور ، وطرح التضامن معهم لم يكن ممكنا ، كما لا يمكن اعتبار دعمهم الكلي ، دما فعليا . كذلك اطلت نقابات الاتياء والدعاية دعمها لاجهض لاجراء « الأوركان » المضربين . ولم يرتب على ذلك أية خطوة عملية ، أو أي تضامن فعلي .

وهذان العنصران هما اللذان سمحا بطرح قضية التضامن الكلي بين كل المضربين والأصراع على تحقيق المطالب كلها .

اما المطالب فهو ضمان العمل الثابت ، حتى ولو تم الاندماج ( ويستمر حكما ) ، وبشرط متفق عليها سلفا ، لا كما يروق لأرباب العمل لاحقا .



بعده أيام المكربض ، والعقود الخاصة ، وأسعار الدولة

## مؤامرة الصناعيين الجديدة لاقتضاء العمال العرب عن الضمان وواجب النضال العمالي المشترك ضد الرأسمالية

انخفاض العمال العرب للضمان يسبب للصندوق أن يفرض ملايين الليرات عنهم بالنسبة لختلف الفروع ، وأن يفرض ، ليس فقط توازن ميزانيات الفروع ، والضمان الصحي على رأسها ، بل وأن يراكم أيضا فائضا تقنيا يضمه تحت سيطرة المصارف ، أو « يسلفه » للدولة داعيا بذلك وضعها المالي اليائس . فالصندوق ليس في نهاية الامر غير أداة بيد السلطة يخفض مطالباتها ولا يستطيع غير ذلك .

لذا ، نرى الصندوق يقدم مشروعاً بتعديل المادة ٩ ( وهي المادة التي تعين المقاتل الخاضعة للقانون ) ، باتجاه إلزام أرباب العمل بدفع الاشتراكات عن جميع العمال غير اللبنانيين ، بالنسبة لجميع الفروع . ما هي الغاية المعلنه من وراء ذلك ؟ ؟ مراعاة

الغاية الأساسية من نظام الضمان الاجتماعي، بشموله مختلف فئات السكان ؟ يقول الصندوق، لكن الخوض كما يفهمه هذا الأخير يعني أن تدفع الاشتراكات عن العمال العرب ، دون أن يستفيد هؤلاء من مكاسب الضمان !

لماذا ؟ لان حصول العمال العرب

على مكاسب الضمان يلغي قسمها

كبيراً من الفائض التقدي الذي يامل

الصندوق ، ومن ورائه الدولة

لم يكن من قبيل الصدفة ان برزت قضية خضوع العمال « الأجانب » ، اي العرب ، للضمان الاجتماعي ، في نفس الوقت الذي بدأ فيه تطبيق الضمان الصحي في شواطئ الماضي . فالقانون المذوي

انترعه العمال ، يفرض على

المراسميين أن يساهموا في

تجديد قوة عمل يستقلونها ،

دفع بالصناعيين ، وهم الذين

يعتقدون بالدرجة الاولى على

استغلال واسع لليد العاملة

اللبنانية والعربية ، لايجاد

مختلف الوسائل التي تعوض

عن هذه المساهمة وتخفف من

نتائجها على أرباحهم .

فكانت اعادة تعويض المرض لحكام قانون العمل، ثم كانت العقود الخاصة في الحالتين بنواظر الاتحاد العام ) . واخيراً ، المطالبة بمسح دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي ( بـكل فروعه ) عن العمال العرب كما شددت جميعه الصناعيين ، التي دعت اعضاها للامتناع عن دفع هذه الاشتراكات .

ماذا يريد الصناعيون من وراء هذا المطالبة انهم يريدون الحفاظ على استقلالهم لليد العاملة العربية ضمن شروط مريحة للغاية . فعدا عن دفع الاجور الموزلة ، وهرمانهم من معظم الحقوق التي يقرها قانون العمل ، واضطهادهم الذي لا يحده قيد ، يريد هؤلاء اعتماد العمال العرب من نطاق الضمان وعدم دفع الاشتراكات عنهم ، لان ذلك يؤدي الى خفض مضاعف لكلفة تشغيلهم ، ويزيد بالتالي من فائض القيمة الذي ينتزعه الرأسمالي من عملهم .

ويصبح هذا الهدف واضحا من حيث حجم اثره ، اذا علمنا ان عدد العمال السوريين وحدهم ، الخاضعين لنظام الضمان ، يزيد عن ١٧٠ ألفا . وان الفلسطينيين يلقون نسبة مماثلة هذا عدا العمال العرب المنتمين الى جنسيات مختلفة ..

لكن ينبغي ان ينظر الصناعيون للمسألة من زاوية توفير الظروف المريحة لاستغلال العمال العرب ، فان الضمان الاجتماعي لا يسهمه ان ينظر لنفس المسألة الا من زاوية اخرى ، اي من زاوية مالية بالدرجة الاولى . ان

## تجديد العقد الجماعي في صناعة النسيج

أصحاب العمل يستخدمون العمود الجماعي وسيلة « سلام » اجتماعي واستغلال للعمال

### الوساطة :

تجري في حالة النزاع الجماعي . وإذا نجحت الوساطة تربت عليها مفاهيم المقدس المخرجة . مع أن لجنة الوساطة تشكل من افراد من الدولة ، وأرباب العمل والمسال، وينع قبلها وإشاعها الإضراب . بحيث أن أي إجراء يقوم به رب العمل ، ويستدعي التوقف بوجهه مباشرة يعزم ، أي التوقف عن العمل من قبل العمال ، لا يعتبر شرعياً . لأنه لا بد من الوساطة التي تستمر ما يزيد عن ١٥ يوما . وهي فترة يستطيع خلالها صاحب العمل الضغط على العمال . وإذا كانوا قد بدأوا بالإضراب وعلقوه ، حتى انتهوا الوساطة ، تكون الة كافية لشق العمال ، وضرب وهدمهم أن برشوة البعض أو صرف العناصر القليلة .

وفي حال فشل الوساطة يصبح الإضراب شرعياً ، لكن بعد أن يكون قد تفكك . تبدأ مرحلة التحكيم أما فوراً في حالة المؤسسات العامة أو المرافق العامة التي تديرها هيئات خاصة أو كحد أقصى بمسدة ١٥ يوما من فشل الوساطة في حالة المؤسسات الخاصة .

وقرارها يرم . هنا تقدم الدولة نفسها كحكم نزيه ، يفرض إرادته بعد أن يكون الخرفان قد تعذر عليها الانتقال . فالتحكيم يمثل موقف الدولة الذي يعيد التوازن للمقاتل المضطربة و « الانتظام في العمل » الذي يخضع مصلحة أصحاب المصانع .

— هكذا تحول قانون العقود الجماعية نسي مرحلة تفكك الطبقة العاملة ، وهزال حركتها النقابية ، الى قيد على حركة العمال . فالعقد الجماعي بين عمال التداول في الرضا وعددهم ٢٥٠ ، تحول الى حاجز يواجبه تثبيت مئات العمال ، رغم توسع الرقعة الى ٧ أحواض و ١١ رصيفاً بـ ٥٢ فبراً ، منذ السنة التي كان يعمل فيها ٢٥٠ عاملاً فقط . عكس ما توقع القضاة « الساريسون » عند صدوره سنة ١٩٦٤ لم يدفع القانون الحركة النقابية الى الامام ، حصل هذا التصور لأن القانون يفرض نسبة عالية ( ٦٠٪ ) من العمال المتسبين نقابية كسي تستطيع النقابة توقيع عقد جماعي . فقام استنتاج ان القانون يدفع الطبقة العاملة للتوحيد في حركتها النقابية ويقر حق الإضراب خلال فترة الوساطة والتحكيم . ان ما حصل هو عكس الوضع القطعي فقد تحوّل الحقوق التي اقراها قانون العقود الى قيود على نمو حركة الطبقة العاملة ، باتجاه هزئها . وكرس تسمية الحركة النقابية لأصحاب المصانع ، وتبكت الوساطة من نفس حق الإضراب .

لكن تحركاً موحداً ومتراصاً يستطيع أن يكسر حتى قيد العقد الجماعي وقانونه . فقد استطاع عمال البترول ، صيف ١٩٦٤ ، وبعد صدور القانون الذي يقترهم (بمصلحة عامة) النضال للوساطة والتحكيم ، استطاع العمال المضفي في إضرابهم وكسب زيادة هامة في الأجر .

وحيويته وقدرته الرفعة على الإنتاج ويتركه بعد أن يتقدم في السن ، وتهدد قدرته على الانتاج ، يتقاضى اجرا منخفضاً وينتهي الى الصرف .

وهذا يتطلب زيادة على الرواتب دورية ، والزامية ، وليس عكسي ( ضوء الامكانات المادية ) . المادة ٢٢ .

ولا يكفي أرباب العمل تصاليهم ، لانقاص اجر العمال ، بل يفضلون سرقتهم لاجره في المادة ٢١ والنقابة لا ترى بل توقع : « يعض على الإجراء عن ساعات التمثيل ٦٠٪ من متوسط الاجر ، في حالة التوقف نتيجة لعطل ميكانيكي ، و ٧٥٪ في حالات الخطوط المصنعة ( المصورة ) و ٩٠٪ في حال عدم وجود مدات أو سحوات وفي حال عدم تامين المواد الإنتاجية لثلاثة » .

مع أنه واضح أن لا مسؤولية أطلاً على الإجراء في حالات التمثيل المذكورة ، فلماذا الاقتطاع من أجورهم . هذه المادة يجب أن تُلغى الفاء تاماً .

— لا بد من تعديل المواد التي تكسر هيمنة وأرباب رب العمل تحت اسم احتكام تنظيمية « ... تعتبر كل مراسلة أو شكوى لم تقدم بطريق التسلسل يعوز مفعول .. وكأنها لم ترد . »

— وتعديل المواد التي تعطي للمدارة حق فرض العقوبات مهما كانت باتجاه تشكيل لجنة من العمال ..

— إلغاء المادة ٥٢ التي تجبر العمال أن يوقع على عدم الانتاح بأي مصنع لبناني مناسي يقوم بذات الاعمال التي ينتجها المصنع ، خلال ستة اشهر من تاريخ ترك العمل في المصنع والانتقال بحد تلك المبلغ الذي يكون قد تقاضاه منه .

— إضافة مادة : تجعل صرف أي عامل خاضعاً لوافقة النقابة . توفيراً « لاستقرار العمل » وذلك للحد من عسف أرباب العمل في تطبيق المادة ٥٠ من قانون العمل ( المادة التي تجيز الصرف الكيفي ) .

— بمقابل استفادة أصحاب المصانع من المقدن فان استفادة العمال تكون في :

١ — تطبيق الحد الأدنى للأجور مناسباً لأوضاع عمال لا يقضون الحد الأدنى .

٢ — وضعهم في حالة قانونية واحدة ، كقريب مساو لأرباب العمل .

إذا كان المقدن يمثل شكلياً علاقة طرفين متساويين ، فإنه ، فعليا ، يمثل شروط طرف أصحاب المصانع على العمال يتخلل بالنقابة . انه يمثل تقوى أصحاب المصانع المطلق .

ونفياً لأي التباس ، فالمادة ٥٧ تفرض على النقابة طيلة مدة العقد الامتناع عن القيام بأي اضراب قبل انتهاء مرحلة الوساطة ، والانساء مرحلة التحكيم . والمادة الثامنة تحيل أي اختلاف الى اخلال بواقع « العلاقات المستقرة » أي هيمنة أرباب العمل الى الوساطة والتحكيم ، مستقيمة بذلك الدولة حتى تمديد للاختلال توازنه .

فيمكن لصاحب المصنع أن يحصب بدقة مقدار تكاليف رأس المال المتحرك وبالتالي مجمل استثماراته فيسي المؤسسه فاي توقف عن العمل يقدم عليه العمال مثلاً لزيادة رواتبهم ، يعرض صاحب العمل ، في حالة المنافسة ، الى خسارة جزء من الاسواق التي يصرف فيها انتاجه . وفي حاله زيادة الاجور يتعرض لدفع زيادة ، لم تكن في حسابه ، بسبب حجم العمالة الكبير في المصانع الواقعة للعقد . مما يفسر عدم شمول العقد لعمال النسيج التي لا تتشغل عددا مرتفعاً من العمال .

ان استقرار العلاقات هي غاية أصحاب المصانع وهو ما يحققه العقد . وبقيته تامين مستوى محدد من الاجور يتقاضاه العمال . وهذا ما يشرع له الفصل الثاني .

### العقد يفتت وحدة العمال

ينصل العقد بين العمال والمستخدمين . فالعمال يقضون أجورهم مرتين في الشهر .

المستخدمين مرة واحدة . على أن تصنيف المستخدمين وتحديد رواتبهم ورتبهم تترك الى مرحلة لاحقة . اما تصنيف رب العمال والتي على أساسها يجري تحديد رواتبهم انطلاقاً من الحد الأدنى للأجور ، تشوبه اعتباطية بالغة في اعمرن :

١ — تضم الفئة الخامسة والتي يقضي العامل فيها ( ٤٠٪ الحد الأدنى ) ، أكثرية عمال العمل . اما الفئة الاولى ، والتي يقضي العامل فيها ( ١١ ل.د. ) ، فنقسم فوج او قسم ميكانيكي درجة أولى . وهؤلاء طبعا أقلية .

٢ — تدخل في ذهن العمال ان الإيجابية والكفاءة هي سلم الانتقال من فئة الى أعلى منها . وان مسؤولية عدم الانتقال تقع على العامل نفسه . مع أن الذي يقرر الانتقال ، رغم محدوديته ، الحاجة لزيادة الإنتاج وللخبرات وبالتالي هو الوساطة والمحسوبية والرشوة لتفريق العمال .

لا يعني ذلك رفض تصنيف الراتب والرتبة، بل يعني المطالبة بتصنيف فعلي يقوم على مدى الجهد والذرية اللذين تبذلها على العامل في كل فئة ، بحيث يكون الراتب متناسباً مع الجهد والخبرة . إذ ما هو الفرق في الجهد الإضافي أو الخبرة الذي يبله عمال الفئة الرابعة من الخامسة ، والفرق في الراتب هو ٢٥ ق.ل. فقط ؟ وهذا ما يجب أن تقوم النقابة بتحديده ، وأجراء التعديلات في الرتب والراتب على أساسه بالنسبة للعمال الجاويين .

### تعديلات أساسية

أما بالنسبة لعمال الإنتاج ، ( الذين يتقاضون اجرا مقابل ما ينتجون ) ، فعلى النقابة أن تعدد متوسطاً معيناً بالإنتاج وتخصب على أساسه معدلاً متوسطاً للأجر ، بحيث لا يستثمر رب العمل فترة شباب العمال

يجري الآن مفاوضات بين نقابة عمال ومستخدمي مصانع الغزل والنسيج وبين أصحاب مصانع النسيج الآلي، لتعديل عقد العمل الجماعي الذي تنظم بمقتضاه شروط العمل بين الطرفين ، وفق نص المادة ٧ من المقدن ، على أن لا يتم التعديل الا بموافقة الطرفين . وفي حالة عدم الاتفاق أي فشل الوساطة ينقل النزاع فوراً الى اللجنة التحكيمية ( المادة ٥٥ من المقدن ) .

كان السبب الذي دفع النقابة لاجراء مفاوضات التعديل ، مطالبة بعض عمال المصانع ، بزيادة أجورهم وكى تعدد النقابية موقوفها ، دعت عمالها الى اجتماع لم يحصل رغم حضور بعض العمال . فتمين موعد آخر للتشاور بأمر المواد التي يرغبون بتعديلها لتقوم بدور الوسيط ( ان لم تكن الى جانب أرباب العمل : تأجيل موعد الاجتماع ) .

بينهم وبين أصحاب المصانع ، معلنة بذلك عدم معرفتها بمطالب عمالها ، بخلفية عن دور النقابة الحقيقي : تحديد المطالب وصياغتها ونشرها بين العمال ، وتنظيمهم في لجان مصانع تضي وحدتهم في اطار مواجهة موحدة ، تتحول انشاعها الموحدة القانونية التي يشرعها عقد العمل الجماعي ، الى وحدة فعلية في وجه وحدة أصحاب المصانع ( الطرف الآخر في العقد ) . وذلك للحد من أرباحهم داخل المصانع ، ولتعرض تعديل بعض مواد العقد .

### ماذا يبقى أصحاب العمل من العقد الجماعي

ويشكل العقد المذكور نموذجاً لتطبيق قانون العقود الجماعية ، وتبرز من خلال مسووده العلاقات الفعلية بين الدولة وأصحاب المصانع والعمال :

في الفصل الأول : نص المادة ٧ على ان مهلة العقد سنتين « ولا يجوز للمصنع او النقابة ان تعدل من شروط او احكام هذا العقد قبل انقضاء السنتين المذكورتين . يتحدد العقد تلقائياً لسنتين أخريين ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر ، برغبته في تعديله او إنهائه .. قبل انتهاء العقد بثمانين يوماً على الأقل » . اذا عطفنا هذا النص على ما ورد في القدية ، لانصحت غاية الفريق الثاني ، أصحاب المصانع ، من توقيع العقد .

فالفرق الثاني يستهدف تأمين العلاقات المستقرة والسلام الاجتماعي بتحقيق ظروف عمل مرضية وأجور معقولة للعمال ، وتحقيق مستوى مرتفع من الانتاجية والانتظام .

● إذن ان غاية أصحاب المصانع ، اقامة « علاقات مستقرة » بينهم وبين العمال لمدة سنتين ، لما لهذا القيات من اثر على ثبات كلفة انتاج السلعة ، وعلى استقرار العلاقة بالاسواق التي يبيعون فيها انتاجهم .

الصندوق . « لكن هذا « الممكن » مشروط بشرط آخر أكثر صعوبة ، هو حيازة العمال الفلسطيني لأجازه عمل . وهو أمر لا يطال الا فئات جد قليلة من الفلسطينيين . مما يؤكد ان الاقتراح ، وقد بقي مهلاً منذ ٦ سنوات ، ان يكون مصيره هذه المرة افضل من السابق .

بقي موقف النقابات من هذه المسألة ، وهو موقف يتسم برجمية مكشوفة . ان معظم قادة الاتحاد العام يدعون الى عدم استفادة العمال العرب من مكاسب الضمان ، لان هؤلاء يشكلون منافسة « غير مشروعة » للعمال اللبنانيين ، ولأن افادتهم من الضمان ستزيد من اثار هذه المنافسة . ذلك هو الموقف الذي لا تستطيع نقابات انتهائية وعميلة أن تستيطع غيره ازاء المشكلة المطروحة . لا يخطر على بال هذه القيادات ان تتصلل مثلاً عن القانون الاقتصادي الذي يجعل من استخدام العمال العرب أمراً يريد

ويسمى اليه الرأسماليون انفسهم . والذي يدفع بالسلطة لان تسهل استخدام اليد العاملة العربية دون أي قيود حتى قيد اجازة العمل ؟ ان القيادات في دفاعها الرأسمالي والصيق عن مصالح العمال اللبنانيين تريد عملياً ، ان تستر الواقع الفعلية التي تنف وراء المشكلة وهي دوافع لا علاقة لها بالمطبع بالعمال العرب ، بحيث يغدو دفاعها في النهاية دفاعاً عن الاستغلال « الوطني » لا غير . أي عن استغلال الرأسماليين اللبنانيين ، للعمال اللبنانيين دون غيرهم !.

ما هو الجواب العمالي الفعلي على

وضع العمال العرب ؟ الجواب

الوحيد هو فيرفض استقلالهم المضاعف

من قبل الرأسمالية اللبنانية واجباطه،

وربط نضالهم بنضال العمال

اللبنانيين وفق صيغ مشتركة .

وعندما يكون البرر الوحيد لعدم

اخضاعهم لقانون الضمان هو زيادة

أرباح الرأسمالي ، وعندما يكون

مبرر عدم افادتهم هو دعم المصارف

وخزينة الدولة ، يصبح الموقف

الوحيد الممكن هو المطالبة والنضال

المستمر لانضالهم ، مع العمال

الترابعين بشكل خاص ، في نطاق

الضمان الاجتماعي ، وافادتهم

من كامل الحقوق القانونية والنقابية

التي يتمتع بها العمال . لان حماية

العمال العرب من استغلال

الرأسمالية اللبنانية تبقى ايضاً ،

واجبا عماليا .

### مؤامرة العقود الخاصة بتواطؤ من إدارة الصندوق والنقابات

مؤامرة « العقود الخاصة » بدأت ، على ما يبدو ، تأخذ حجماً أكثر خطورة مما بدأ للوهلة الاولى . فادارة الصندوق لم تعد تدرك بالافاض على المؤسسات كي تنظم المزيد من العقود ، رغم ان عدد العمال المشمولين بهذه العقود بلغ على الأرجح حدوداً تتجاوز الـ ١٠ آلاف عامل . ويتهدد المهلة امامهم شهراً بعد شهر ، بل هي انزلت اخيراً الى موقف يتجاوز كل حدود المؤامرة كما رسمت سابقاً . فلقد علم من بعض عمال ومستخدمي مؤسسات يقل عددها بكثير عن ٦٠ عاملاً وهو الشرط الذي لا يجوز توقيع عقد خاص دون توفيره ) ان صندوق الضمان قد أجرى عقوداً خاصة مع أرباب عملهم .

والواقع ان ظروف الصدفة التي أدت الى كشف هذا التآمر الجديد ، تزيد من خطورة هذا الإجراء الذي يفتح باباً واسعاً أمام نفس الضمان الصحي من اسامه « بإشرافه » ادارة الصندوق الانتهازية والتواطؤ . لذلك ان الادارة ، بعد ان طبقت وزمرت للعقد الذي اجري مع شركة شكا ونشرت الاعلانات السخيفة عنه ، عادت لتحيط بجو من السرية والكمات اسماء المؤسسات التي اجريت معها العقود الجديدة ، ما يؤكد تواطؤهما المشبوه مع أصحاب المؤسسات . وهو مساجات المعلومات الأخيرة من اجراء عقود خاصة مع مؤسسات صغيرة تؤكد بصورة جازية . بقي أخيراً موقف القيادات النقابية التي فوق تواطؤها الاول ، ما زالت حتى الآن تازم قاعدة الصمت من لحب .



## معهد الفئار الزراعي

## تقليم «معرب» وإعداد للبطلانة

الا...؟ أما المحصول فيذهب الى وزارة الزراعة .

لكن الطالب يقضي فترة تدريب في صيف السنة التالية بغير مستين يوما .

— عشرون يوما حوش السنيد — نابيع للجامعة الاميركية — هذه الفترة مشورة .  
— عشرون يوما في مركز الابحاث العلمية — الفئار — وهذه الفترة مشورة ايضا .  
— عشرون يوما في العيد ، شمالي طرابلس وهي مدة غير مشورة ابدا .

## العلاقات داخل المعهد

أما العلاقات داخل المعهد فهي خطيرة جدا لكنها تنمي في الطلاب عادات وممارسات شاذة ، كما أنها تمي عندهم شعورا طائفا لا حدود له . أما لماذا كل هذا التشاؤم ؟؟

ببساطة استطع ان اشرح ذلك :

في احدى الدورات ، عندما دخل الطالب المتاحون الى المعهد كانوا لا يعرفون بعضهم البعض ، وبما ان الطالب هو داخلي فسي المدرسة حكيا — أي أنه ينم ونمك فسي المدرسة — فقد جرى توزيع الطلاب في غرف القامة .. وبعد اسبوع على اكثر اكتشاف الطلاب ان المسلمين وضوا في غرف لودجهم والمسيحيين وضوا بغرف اخرى ، دون أي مبرر معقول .

فيبدأ من حج الطلاب بعضهم البعض جرى توزيعهم على هذا الأساس الطائفي ، يقضي الطلاب مدة ثلاث سنوات مقسمين بين مسلم ومسيحي . ونيت صداقاتهم على أساس طائفي ايضا .. فالمسلمون يتجولون لوحدهم .. يلعبون مع بعضهم ، يجلسون على طاولات خاصة بهم وكذلك المسيحيون .

من ناحية ثانية ، يسود المدرسة جو بوليسي عام . فيتلا الطالبات ممنوعة ، خاصة الطالعات السيامية ويجري كل مدة حملة تقشيتي ما قبل المدير والاساتذة في خزائن الطلاب وتحت فراشهم لمصادرة الكتب التي قد توجد

ولكن هذا ليس كل شيء ، ففي المدرسة « تعاونية » ، اعضاؤها الطلاب ينتخبون ممثلين عنهم — يفرضون مصادرة فريضا — ويقوم هؤلاء الممثلون بشراء الحاجيات والاغراض والواو التي يتطلها المعيش . وقد تحولت هذه التعاونية الى شركة ينيب منها جزء كبير من منحة الطلاب — البالغة مئة ليرة سوريا — من قبل الادارة والممثلين على السواء .

وهذه المادة يدرسها مهندس زراعي ، وكل ما يقوم به الطالب هو دراسة نظرية منجزة ، ومشوار الى الكراخ ( ليس تابعا للمدرسة ولكن لحسن الحظ قريب منها ) التابع لوزارة الزراعة ، ويستعمل لأصلاح البساتين .. والسلم .

كما ان مادة البستنة تدرس في المصروف فقط ، وهناك ساعات طويلة يقضيها الطلاب في نكش الأرض .. فقط مجرد اصاعة الوقت .

لكن احباتنا قد يقوم الطلاب بعمل مثير .. مثل زرع البطاطا ، تقليم اشجار اللبيون، والاشراف على منحة تابعة لوزارة الزراعة . في هذه الحالة ، يستعمل الطلاب كمثال ليس

انثيء المعهد الزراعي الفني الثانوي .. الفئار ، حتى يلبي حاجة البلد من مساعدين يمتلكون قدرا من المعلومات النظرية .. ويمتلكون ايضا القدرة على تطبيق هذه المعلومات في الحقل .

واذا كانت هاتان الجانبان — النظرية والتطبيقية — هما سبب انشاء المعهد ، فإن نظرة موضوعية تظهر البؤة السحيقة التي تفصل بين الغاية والنتيجة .. وحتى نستطيع ان نبين ذلك لا بد من الفاء نظرة ولو سريعة على الدراسة ، والناهج ، واساليب التدريس .

جنليا يحمل طلاب المعهد الشهادة التكميلية ( البريفيه ) وهم فازوا بالامتحانات الدخول .. يمضي بعدها الطلاب مدة ثلاث سنوات ، حيث يعتبر طالبا داخليا في المعهد .. بنخرج بعدها حاملا شهادة مساعد فني زراعي ..

## مواد التدريس

أما ماذا يدرس الطلاب في هذه السنوات الثلاث ؟؟ نستطيع الجزم بان المواد النظرية الفنية ذات مستوى عال ، أما ماذا يبقى منها بعد التخرج نهننا بيت القصيد !!

ان معظم المدرسين في المعهد هم من حملة شهادة الهندسة الزراعية ، الذين يقومون بترجمة ما تعلموه في جامعاتهم — بلغة عربية لا يفهمها عليها الا من لا يعرف كيف يصنع الحرف — فيصنعها الطلاب بصما حتى يستطيعوا القياح بالامتحانات ، لان معظمهم لا يعطي علامة نجاح للطلاب اذا خرج الطالب فسي أجوبته عن حريقه « الامالي » المترجمة .. كما ان هناك قسما من المدرسين يتعاملون مع وزارة الزراعة ، ويدرسون ساعات معينة باجر مرتفع جدا .. وهذه الفئة من الاساتذة هي التي تتحكم في سير الامور عليها نظرا للفلل الذي تملكه في وظائفها او في واسطتها .

أما المهارة التطبيقية — المفترض بالمعهد اكسابها لطلاب يقوم بشرحها مهندسون لا يعرفون عنها شيئا البتة ، مثلا :

الات الزراعية : حيث يفترض بالطلاب ان يفك ويترك وحشى يصلح الجبرارات الزراعية .. والمعدات الزراعية . كالات الرش ، والسكك الخ ..

وهذه المادة يدرسها مهندس زراعي ، وكل ما يقوم به الطالب هو دراسة نظرية منجزة ، ومشوار الى الكراخ ( ليس تابعا للمدرسة ولكن لحسن الحظ قريب منها ) التابع لوزارة الزراعة ، ويستعمل لأصلاح البساتين .. والسلم .

كما ان مادة البستنة تدرس في المصروف فقط ، وهناك ساعات طويلة يقضيها الطلاب في نكش الأرض .. فقط مجرد اصاعة الوقت .

لكن احباتنا قد يقوم الطلاب بعمل مثير .. مثل زرع البطاطا ، تقليم اشجار اللبيون، والاشراف على منحة تابعة لوزارة الزراعة . في هذه الحالة ، يستعمل الطلاب كمثال ليس

## لبنان والسوق الأوروبية المشتركة

## هل يقبل «السمسار» باستغلال زبونه؟

هذه الأرقام تفضح واقعا ذا طابعه استعماري صارخة : معظم منتجات الدول العربية تصرف في السوق المحلية ، حيث تخضع للشروط الاحتكارية التي تجعل كل تبادل بين بلد متخلف وبلد رأسمالي متقدم، عطلة نهب واستنزاف مكشوفين لصالح البلدان المتقدمة ، والنتيجة الحتمية لذلك هي ضرب القوى الانتاجية في هذه البلدان المتخلفة ، وبالتالي اعادة خلق شروط استمرار تهيمنها .

لماذا فشلت الانظمة العربية المختلفة في تحقيق الشرطين الاساسيين لقيام سوق عربية مشتركة ، أي الخروج الجزئي من السوق المحلية ، وتحرير التبادل بينها على نحو يجعل اقتصادياتها متكاملة ؟ يبيد المفكرون المرجوازيون الى لقاء اللوم على ما يسوونه « وضع المجلة أمام الحصان » أي تقديم « السياسة » على « الاقتصاد » ، داعين الى اعطاء الاولوية للعوامل « الاقتصادية » . من الواضح ان هذا الحكم ينطق من فهم « تكويراطي » للامور يتجاهل ان تحقيق الاهداف الاقتصادية لا يرتكز الى حسابات منطقية بحتة يكفي اقتناع بها لكي تصبح واقعا ملموسا ، بل انسه يستند الى القوى الاجتماعية المحلية القائمة ، والتي قدرتها على مجابهة سيطرة النظام الرأسمالي العالمي . اذا كان يصح القول ان تحقيق سوق عربية مشتركة يخضع مصالح شعوب المنطقة العربية على حساب المصالح الاستعمارية ، فالسؤال المطروح هو : الى أي حد تستطيع الانظمة العربية تحقيق هذه المهمة ذات الطابع « التحرري » ؟

للجابهة على ذلك ينبغي التفريق بين نمطين من الانظمة :

— الانظمة المعيلة والخارجة كليا للغرب ، حيث يرتكز وجود الطبقات الحاكمة حاليا على استمرار وتثبيت العلاقة الاستعمارية . ان بقاء الطبقة الرأسمالية « السمسارية » في لبنان لا يتنام الا باستمرار عمليته النهب التجارية للبلدان الغربية التي تقضي هذه الطبقة لمن تسهلها .

— انظمة رأسمالية الدولة في بلدان كصر وسوريا والعراق التي يشكل عجزها على الصعيد الاقتصادي — صيد تحقيق شكل ما من اشكال السوق المشتركة — جانبها من عجزها عن الانتقال الى بناء مجتمع مستقل اقتصاديا واجتماعيا . وبالتالي كان لا بد لتراجع هذه الانظمة في المعركة القومية — القول بالحل السلمي والاعتراف بإسرائيل — وبرغم اعلانات « الوحدة » من ان يؤدي الى مزيد من التراجع بالنسبة للاهداف الاقتصادية .

الحصيلة المنطقية لهذه المقدمات هي تأكيد ارتباط مشاريع التحرر والتكامل الاقتصاديين ، بقواها الاجتماعية والطبقية . بالتالي فتحقيق السوق العربية المشتركة، ومن ثم الوحدة الاقتصادية ، امر يدخل ضمن مهام حركة التحرر العربية ، ويبقى رهنا بتطور هذه الحركة ، وبقدرتها على ازاحة الانظمة العربية سواء المعيلة منها أو العاجزة .

يتخذ الحديث عن السوق العربية المشتركة أهمية استثنائية في الوقت الحاضر . فلا بد من التوقف ، وسط صخب اعلانات الوحدة « الثلاثية » التي تضم سوريا ومصر وليبيا ، لدى مسألة ما حققته الانظمة العربية المختلفة من تكامل اقتصادي في الماضي ، ومدى قدرة هذه الانظمة على اتباع هذا الطريق فعلا .

وبالتأكيد فإن انشاء سوق عربية مشتركة يعتبر حثا تقنيا اساسيا . وينطلق هذا التقسيم من مسالتين :

فالسوق المشتركة اذ تشجع التبادل فيما بين الدول الاعضاء ، على حساب التبادل مع الخارج ، فإنها ترمي الى الخروج الجزئي من السوق المحلية الخاضعة تماما للسيطرة الاحتكارية للغرب الرأسمالي .

ان الخروج من العلاقة مع السوق العالمية هو شرط أول ضروري لبناء اقتصاد مستقل وأستراتيجي .

ويقتدار ما تنمو السوق المشتركة في هذا الاتجاه فإنها لا بد ان تصطم بالصالح الايربالية والمصالح الرجعية القائمة لها في الحقة .

من جهة اخرى ، ان السوق المشتركة اذ تحرر التبادل التجاري فيما بينها من القيود الجمركية والادارية ، فإنها تخلق سوقا أوسع لمنتجات البلدان الاعضاء ، الامر الذي يقود منطقيا الى فتح مجالات التصريف أمام الصناعات القائمة والتي توسيع حجم الصناعات والوحدات الانتاجية المختلفة الى حد اكبر ، بضمن تقليل سعر الكلفة وتحسين نوعية الانتاج . وهي مسائل ذات أهمية حاسمة في نمو وتطور صناعات المعالم الثالث التي تواجه منافسة متفوقة ، كما ونوعا .

الى أي حد استطاعت الدول العربية سواء عبر المعاهدات الثنائية بينها او بالانحص عبر اتفاقي الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ان تحقق هذين الهدفين ؟ من جهة تبيد الأرقام المتوافرة حصول ارتفاع كبير في التبادل فيما بين الدول العربية . فقد وصلت صادرات مصر الى الدول العربية في ١٩٦٠ الى ٥ اضعاف قيمتها في ١٩٥٣ . كذلك بالنسبة لصادرات سوريا الى البلدان العربية ، الا ان هذه الأرقام ، برغم ضخامتها للوهلة الأولى ، تبقى واقعا لا سبيل الى تجاهله : ان نسبة الصادرات فيما بين الدول العربية لم تتعد ١٠ بالمئة من الصادرات الاجمالية .

البلد	الصادرات الى البلدان العربية
مصر	٢٩٧
سوريا	١٠٣
العراق	٢٦
الكويت	٢٤

١ — لا يبيد ارتفاع ارقام تصدير لبنان الى المنطقة العربية أي مغزى مختلف . اذ يلعب لبنان في هذا المجال دور تصريف منتجات الغرب وليس منتجاته الخاصة .

## سرّ «الديمقراطية» المفاجئة في موقف مجلس نقابة المعلمين

منذ انتخاب مجلس نقابة المعلمين الحالي قبل اشهر ، لم يسادر المجلس الى أي طرح محدد لطلاب المعلمين التي قامت من اجل تحقيقها اضرابات عديدة سابقة . كما ان الانقطاع كان كاملا بين المجلس وبين جمهور المعلمين الذي لم يدع الى أية مشاركة سواء على صعيد نقاش المطالب الملح التي تهم مصالح المعلمين أو على صعيد وسائل التحرك الكفيلة بتحقيقها .

.. ومنذ أيام فوجيء المعلمون « بتوجه جديد » لمجلس النقابة تمثل في اصدار نشرة تتحدث عن المطالب ، وفي الطلب الى مجالس الفرع ومجالس المندوبين بان تعقد اجتماعات لمناقشة خطوات تحقيقها .

فما هو سر هذا « التوجه الجديد » وما مبلغ الجدية التي ينطوي عليها ؟

اذا كانت «النشرة» المذكورة قد استعادت المطالب الرئيسية للمعلمين كمنافسة عامة ، الا انها لم توضح ابدا مفهوم مجلس النقابة لخصوم هذه المطالب على شكل مشاريع واضحة ومحددة . وهو امر قصد به المجلس ولا شك ان يعطي لنفسه حرية واسعة على هذا الصعيد فلا يلتزم بما هو أكثر من التكرار اللفظي العام للمطالب .

أما « النزعة الديمقراطية » المفاجئة التي ظهرت لدى مجلس النقابة بدعوتها مجالس الفروع ومجالس المندوبين الى الاجتماع والنقاش ، فإنها تتطوي في الواقع على مناوراة لا تستهدف أكثر من التمهيد للانتخابات النقابية خلال العام المقبل .

فمجالس الفروع لا تملك أساسا سوى صلاحيات استشارية . ومن هنا فإن مجلس النقابة ليس ملزما على الاطلاق بالنتائج التي يمكن ان يتوصل اليها النقاش داخل تلك المجالس . أما مجالس المندوبين ، الذي يتمتع ببعض الصلاحيات الايجابية ، فإن طريقة دعوتها كانت توضح غاية مجلس النقابة من ورائها ، وهي غاية محض شكلية . فالدعوة لم توجه الى أعضاء المجلس فردا فردا بحيث يمكن ان يكتمل نصاب الاجتماع وتحضر غالبية المندوبين وهي على بينة من موضوعات النقاش والغاية الفعلية للاجتماع . لقد وجهت دعوة عامة في بعض الصحف حدثت يوم الاجتماع ولكنها اغفلت تحديد الساعة التي سوف ينعقد فيها ولم تشر اطلاقا الى جدول الاعمال .

ثم ان الوقت الذي اختاره مجلس النقابة للقيام بهيادته المذكورة ، كان يفضح أساسا الغاية الشكلية الانتخابية منها . فائتارة المطالب ودعوة مجالس المندوبين ومجالس الفروع الى مناقشة خطوات تحقيقها بينما لم يبق من السنة الدراسية غير شهرين ، كل ذلك معناه ان مجلس النقابة لا يستهدف فعلا تحريك المعلمين في أية خطوة فضائية محددة . ولو كان المجلس جادا فسي بهيادته كان عليه القيام بها قبل اشهر عندما كان المجالس فسيحا أمام المعلمين للتحررك بأشكال مختلفة ( اضرابات مثلا ) دعما لمطالبهم الزمنية والمالحة . من هنا لا يعود لخطوة مجلس النقابة الأخيرة من معنى سوى ايهام المعلمين بأنه يتحرك من اجلهم تهييدا لكسب ولائهم في الانتخابات المقبلة .

يبقى حديث المطالب التي تهم مصالح جمهور المعلمين، وفهم مجلس النقابة الحالي لها وهو امر سوف تعود الى تناوله في معالجات مقبلة . ذلك ان الموقف الفعلي للمجلس من تلك المطالب هو في النهاية موقف مشدود الى مصالح اصحاب المدارس ومواقف الدولة ، أكثر مما هو مشدود الى مصالح المعلمين الفعلية .







# التركيب الطبقي

# للمجتمع

# الإسرائيلي

ننشر فيما يلي الحلقة الأولى من دراسة صدرت في العدد ٥٧ من مجلة « النبو ليفت ريفيو » البريطانية بتوقيع ثلاثة من قادة النظرية الاشتراكية الإسرائيلية ( ماتزين ) - حاييم النقبي ، عقيبة اور ، وموسى ماخوبز - حول « التركيب الطبقي لل مجتمع الإسرائيلي » . وكانت المنظمة المذكورة قد انشقت في الصيف الماضي عندما خرج منها جناحان . الأول يعتبر ان المجتمع الاسرائيلي مثله كمثل أي مجتمع رأسمالي متقدم، لذا يجب ان يرتكز العمل الثوري فيه على تأجيج الصراع الطبقي وقيادته . كما خرجت في الطرف الثاني مجموعة اطلقت على نفسها تسمية « التحالف الشيوعي الثوري » بنعي على المنظمة الأم افتقارها لحظ سياسي واضح ، ويؤكد على الطبيعة الوطنية الديمقراطية للثورة في المنطقة ، رافضاً شعار « حق الشعب العبري في تقرير مصيره » ، مشدداً على الدور الحاسم للمعامل الخارجي في اسداء هزيمة للصهيونية - انتصار حركة التحرر العربية ( سننشر « الحرية » برنامج هذه المجموعة في عدد لاحق ) . الدراسة المنشورة اذناه تشكل وجهة نظر الاكثرية الباقية في المنظمة الأم .

**يضم المجتمع الاسرائيلي -**  
**مثله كمثل كل المجتمعات**  
**الطبقية الأخرى - عدداً من**  
**المصالح الاجتماعية المتضاربة**  
**هي المصالح الطبقية التي تولد**  
**الصراع الطبقي الداخلي . غير**  
**ان المجتمع الاسرائيلي يعاني**  
**طوال نصف القرن الأخير ، من**  
**نزاع خارجي متواصل هو**  
**النزاع بين الصهيونية والعالم**  
**العربي ، وبخاصة الفلسطينيين.**  
**فان من هذين النزاعين هو**  
**النزاع الغالب وأيهما القانوني ؟**  
**ما طبيعة هذا الغلبة وما**  
**ديناميتها ؟ هذه هي الاسئلة**  
**التي لا بد ان يجيب عليها جميع**  
**المعنيين بالمجتمع والسياسة**  
**الإسرائيليين .**

ولا يمكن ان تكون هذه الاسئلة اكاديمية بالقسمة للتوربين العاملين داخل اسرائيل . فالاجوبة المطاة تقرر استراتيجة التفصال الثوري . فالتين يعتبرون الصراع الطبقي الداخلي على انه الصراع الغالب بركسزون جهودهم على الطبقة العاملة الإسرائيلية ولا يولون الا اهمية ثانوية للتفصال ضد الطابع الكولونيالي والقمي ( الشووني ) والعنصري لدولة الصهيونية . وينظرون ، من هنا - القطار ، الى النزاع الخارجي على انه مشكلة للنزاع الداخلي . كذلك يعتبرون الدينامية الداخلية للمجتمع الاسرائيلي سوف تؤدي الى قيام الثورة في اسرائيل ، دون ان يرتهن ذلك، بالضرورة ، بقيام ثورة اجتماعية في العالم العربي .

ان تجربة الاقطار الرأسمالية التقليدية غالبا ما بينت ان الصراعات والمصالح الطبقية الداخلية تطغى على الصراعات والمصالح الخارجية . غير ان هذه النظرية لا تصلح ( بنجح الميم ) واقع تحت الحكم المباشر لقوة اجنبية ، يستحيل استخلاص ديناميته من النزاعات الداخلية في ذلك المجتمع ، لان النزاع مع القوة المستعمرة ( بكسر الميم ) هو النزاع الغالب . الواقع ان اسرائيل ليست بلدا رأسماليا تقليديا ولا هي مستعمرة تطبيقية . ان سماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

فريدة الى درجة ان اية محاولة لتحليلها بالاعتماد على نظريات ومقاييس معدة لهم مجتمعات أخرى تكون عملية مسخ مضحكة ليس الا . لذا لا بد للتحليل ان يعتمد على الهيزات الخاصة والتاريخ الخاص للمجتمع اسرائيلي .

### مجتمع من المهاجرين

ان اول سمة حاسمة من سمات المجتمع الاسرائيلي هي أن غالبية سكانه من المهاجرين او أبناء المهاجرين . ففي عام ١٩٦٨ كان تعداد السكان اليهود البالغين في اسرائيل ( الذين تعدوا الخامسة عشرة من عمرهم ١٨٨٩٢٨٦ نسمة ، بينهم فقط ٢٤ بالمئة من المولودين في اسرائيل ، و ٤ بالمئة غطت من المولودين من اب وام مولودين في اسرائيل . ان المجتمع الاسرائيلي اليوم ما زال مجتمعا من المهاجرين ينسم بعدد من مميزات مثل هذه المجتمعات .

وفي مجتمع كهذا تكون الطبقات في طورها الجنيني ، ناهيك بالمومي الطبقي . الهجرة تجربة يرى فيها المرء انه « قلب صفحة جديدة في حياته » . وفي العادة يكون المهاجر قد غير منهته ودوره الاجتماعي وطبقته . وبالنسبة لاسرائيل ، فان غالبية المهاجرين من اصل يهودايزي صغير ، اكاثوا قادمين من مدن أوروبا الوسطى والشرقية او من بلدان ومدن العالم العربي . والمهاجر الجديد ينطلق ابدأ الى تغيير مكانته في المجتمع . بالإضافة لذلك فانه يرى ان افضل المراكز في المجتمع الجديد يحتلها مهاجرون سابقون ، الامر الذي يعزز طموحه لان يرى السلم الاجتماعي بواسطة الجهد الطويل المشاق . كذلك يجد المهاجر ان دوره الاجتماعي الراهن هو دور المهاجر ان وينطبق ذلك على العامل الاسرائيلي ايضا . فقادرا ما يكون والده عاملا ، وهو ذاته يعيش على امل ان يستقل ذات يوم ، او ان يتكنن ابنه من ذلك .. ان معظم سكان اسرائيل لا زالوا يعرفون مركزهم الاجتماعي على اساس اولهم الاثنية او الجغرافية . ومثل هذا الوعي الاجتماعي يشكل ، بلا ريب ، حاجزا امام لعب الطبقة العاملة لدورها السياسي المستقل ، ناهيك بدور ثوري يرمي المسمى تحويل المجتمع تحويلا شاملا .

ما من طبقة عاجلة تستطيع ان تلعب دورا ثوريا في المجتمع في وضع يرغب افرادها ، في غالبيتهم ، في تحسين احوالهم افراديا داخل اطار المجتمع القائم بالخروج من طبقته . والذي يعزز هذه الحقيقة ان البروليتاريا لا تعتبر نفسها طبقة اجتماعية مستقرة - تلك مصالح جماعية ونظاما من القيم تتناقض مع النظام الاجتماعي القائم . والحال ان الحاجة لتحويل المجتمع تحويلا شاملا لا يستتجرهم بسهولة مجتمع من المهاجرين غيروا ثوهم مركزهم الاجتماعي والسياسي ، يعيشون في ظروف من الحركة الاجتماعية السريعة . هذا لا يعني ان الطبقة العاملة الإسرائيلية لا تستطيع ان تتحول الى قوة ثورية في المستقبل، لكنه يعني ان النشاط السياسي الراهن في شكله هذه الطبقة لا يمكن ان ينطلق من نفس المسلمات والتوقعات كالتتي تنطبق على بلد رأسمالي تقليدي .

### مجتمع من المستوطنين

لو ان نحدد الطبقة العاملة الإسرائيلية يعود الى أنها مكونة اساسا من المهاجرين لاكتناح الافتراض بان الزمن والدعاية الاشتراكية الدووية كتيلاان بوضعها على طريق لعب دور مستقل ، او حتى دور ثوري . وفي حالة كهذه لن يفتك الجهد التعليمي الدؤوب عن مثيله في أي وضع آخر . غير ان المجتمع الاسرائيلي ليس مجرد مجتمع من المهاجرين ، انه ايضا مجتمع من المستوطنين . فهذا الافتراض بان الزمن والدعاية الاشتراكية عملية استثمار ( استيطاني ) . وهذه العملية المستمرة منذ ٨٠ عاما ، لم تقم في الفراغ ، وانما في مجتمع يسكنه شعب آخر . وان النزاع الدائم بين مجتمع الاستيطان هذا وبين السكان الفلسطينيين العرب الاصليين - المشردين من بلدهم لم يتوقف ، وهو العامل الذي يحكم بنية المجتمع الاسرائيلي ونظامه السياسي والاقتصادي . والواقع ان الجيل الثاني من القادة الإسرائيليين يدرك هذه الحقيقة ادراكا كاملا . وفي خطاب شهير له في تاين روي روتبرغ ، وهو عضو في احد الكيانات ثقتل على يد الفدائيين الفلسطينيين عام ١٩٥٦ ، قال الجنرال دايان : « اننا جيل من المستوطنين . ونحن الخوذة

الثوادية والمخف لا نستطيع ان نزرع شجرة او نبني بيئا . هذار ان نرتمد ولو للحظة من الحق الذي يطلي في صدور مئات الآلاف من العرب حولنا . هذار ان نشجع برأسنا مخالفة ان ترتفع بنا . انه لشجيلة القدر ، وشروط حياتنا ، ان تكون متافهين ومسلحين وأقوياء وشعاة ، والا سقط السيف من يديا وانفتحت حياتنا » ( صحيفة دافار ، ٢ ايار ١٩٥٦ ) . هذا التقييم الواضح ينقض الجيولوجيسا الصهيونية الرسمية بصدد « تحويل الصحراء الى جنة خضراء » . وهذا ما أبرزه دايسان نفسه عندما استنطرد قائلا ان الفلسطينيين يمكنون قضية قوية وعادلة ما « دينا نعتز حقولهم على مرأى منهم » .

عندما كتب ماركس عبارته الشهيرة - « ان شعبا يضطهد شعبا آخر لا يستطيع الخلاخي . كان يعني ايضا انه في مجتمع يضطهد حكمه شعبا آخر ، اذا لم تواجهه الطبقة المستغلة ( بفتح الفين ) - هذا الاضطهاد بعمارضة فعالة منها ، تنحصر بالضرورة شركة فيه . وحتى عندما لا تترجع هذه الطبقة شيئا من هذا الاضطهاد ، تصبح عرضة للتوهم بانها تملك مصلحة مشتركة مع حكامها في استمرار هذا الاضطهاد . وتترجع مثل هذه الطبقة الى السير في ركاب حكامها بدلا من ان تتحدى سلطانهم . ويصح هذا القول أكثر ما يصح عندما يكون الاضطهاد داخل البلد ، وليس في احد الاصقاع المبيدة من العالم ، خاصة اذا كان الاضطهاد القومي ومصادرة الاملاك هما شرط وجود المجتمع المضطهد ( بكسر الهاء ) . ان المنظمات الثورية تعمل ضمن الجالية اليهودية في فلسطين منذ العشرينات وقد راكمت قدرا لا يستهان به من هذه التجربة العملية ، وتوفر هذه التجربة الدليل المصي على صحة القول « ان شعبا يضطهد شعبا آخر لا يستطيع ان يكون حرا » . وهذا يعني انه ما دامت الصهيونية مسيطرة سياسيا وأيديولوجيسا في المجتمع الاسرائيلي ، وما دامت تشكل الاطار السياسي المقبول فيه ، فليس ثمة من أمل بان تصبح الطبقة العاملة الإسرائيلية قادرة على تغيير الوضع الراهن . وان تجربة نصف القرن الأخير لا تحتوي على مثال واحد على التفاف المصال الإسرائيليين حول قضايا مادية أو ثقافية تحذوا في الظلم الاسرائيلي نفسه ، ذلك انه يستحيل تهيئة ولو اقلية ضئيلة من البروليتاريا على هذا الاساس . بل على العكس من ذلك ، فان العمال الإسرائيليين قدموا ولائهم العالي القوي على ولائهم الطبقية في كل الاحيان تقريبا . وعلى الرغم من ان هذا الحال قد يتغير في المستقبل ، فهو لا يعني الحاجة الى تحليل العوامل الحكومية بأوضاع الخمسين سنة الأخيرة .

### النوع الثاني

السمة الحاسمة الثالثة هي الطابع الآثني للبروليتاريا الإسرائيلية . فأكثوية الشرائح الأكثر تعرضا للاستغلال من الطبقة العاملة الإسرائيلية تتكون من مهاجرين من اسيسا وأفريقيا . للوهلة الأولى قد يبدو ان مضاعفة الانقسامات الطبقية بالانقسام الآثني سوف يزيد من حدة النزاع الداخلي في المجتمع الاسرائيلي . وبالتفعل فقد وجدت نزعة معينة في هذا الاتجاه . لكن العمال الآثني كان ينمو اساسا في الاتجاه العاكس خلال العشرين عاما الماضية . ويعود ذلك لعدة اسباب . أولا ، بالنسبة للكثيرين من مهاجري اسيسا وأفريقيا فان مستواهم المعيشي قد تحسن بمجرد تحولهم الى بروليتاريين في مجتمع رأسمالي حديث . ولم يكن تخمرهم موحها ضد ظروفهم كبروليتاريين وانما ضد ظروفهم بوصفهم « شرقيين » أي ضد واقع الاستغلال

عليهم ، واهيانا التمييز ضدهم من قبل ذوي الهشا الأوروبي . وقد قام الحكام الصهاينة بإجراءات هدفها ضمير الجماعتين مما . ولكن ، ورغم ذلك ، بقيت الاختلافات واضحة : في اواسط الستينات كان ثلثا الذين يقومون بأعمال غير ماهرة من الشرقيين ، وكان ٢٨ بالمئة من الشرقيين يعيشون بمعدل ٢ افراد او أكثر في غرفة واحدة في حين كانت نسبة الفئة المشابهة من الأوروبيين لا تتعدى ١/٧ بالمئة . بالنسبة للكثيبت ، كان هناك ١٦ عضوا شرقيا من اصل ١٢٠ قبل ١٩٦٥ و ٢١ عضوا بمعدل نللك . فلا يقول العامل الشرقي « انا اعترض للاستغلال والتمييز لانني عامل » بل يقول « انا اعترضى للاستغلال والتمييز لانني شرقي » . فثانيا ، في الاطار الحالي للمجتمع الاسرائيلي يشكل العمال الشرقيون جماعة تعادل « الجيش الفقراء » في الولايات المتحدة او « المستوطنين البيض » في الجزائر . وترفع مثل هذه الجماعات مساوئها بالعرب او السكان المحليين الذين يعتبرون « أقل شأنا » من وجهة نظر هؤلاء المستوطنين . وتمثل ردة فعلهم في الوقوف الى جانبب الحاضرا الأكثر شوونيية وعنصرية وتمييزا في المؤسسة الحاكمة . فيعظم انصار حزب « حيروت » شبه الفاشي هم من اليهود الاسويين او الإفريقيين ، وذلك امر ينبغي ان نتذكره اولئك الذين تقوم استراتيجيتهم الثورية على التحالف اأكثر بين الفلسطينيين العرب واليهود الشرقيين ، سواء اكان ذلك على اساس اوضاع الاستغلال المشتركة فيما بينهم او على اساس القرابة الثقافية الناتجة عن كون اليهود الشرقيين قدموا اصلا من البلدان العربية . ذلك لا يعني ان هذه الشرشرة من البروليتاريا الإسرائيلية رجعية « بطبيعتها » . فطبيعتهم الرجعية الحالية هي مجرد حصيلة لسيطرة الصهيونية السياسية . وبإمكان هذه الشرشرة ان تصبح أداة للعمليات الاجتماعية الثورية في المجتمع الاسرائيلي اذا ما تم تغيير المؤسسة الصهيونية القائمة . لكن من المشكوك فيه ان يكونوا رأس حربة الحركة الهافنة لتغييرها .

### مجتمع أمثيزات : تدفق رأس المال

ليس المجتمع الاسرائيلي مجتمع مستوطنين اتخذ شكله الحالي عبر استثمار بلاد مزدهمة بالسكان اصلا تنحصب ، بل هو ايضا مجتمع مستفيد من امتيازات خاصة به . وهو يتمتع بتدفق للموارد المالية من الخارج ذات نوعية وكية ليس لها مثل . وبالمثل ، تلقت اسرائيل في ١٩٦٨ ، ١٠ بالمئة من كل الدول، الذي تقته البلدان المختلفة مجتمعة . وان اسرائيل تشكل حالة فريدة في الشرق الاوسط. فالبروليتاريا تقوم بتحويلها من دون ان تضعها للاستغلال الاقتصادي . وقد استمر الحال كذلك طوال الفترة الماضية : فالبروليتاريا تستخدم اسرائيل لغرضها السياسية وتدفق لها المساعدات الاقتصادية في مقابل ذلك . ويقول أوسكار غاسي الاقتصادي الأميركي الذي عمل مستشارا اقتصاديا للحكومة الإسرائيلية : « ما يميز عملية التطور هذه .. هو عامل تدفق رأس المال ... فخلال الـ ١٧ عاما - بين ١٩٢٩ و ١٩٦٥ - تلقت اسرائيل ما قيمته ٦ بلايين دولار من واردات البضائع والخدمات أكثر مما صدرت . وبالنسبة للـ ٢١ عاما الممتدة بين ١٩٢٨ و ١٩٦١ يكون غاقي الواردات أكثر من ٧ بلايين ونصف البليون دولار . ذلك يعني ، في نهاية ١٩٦٨ ، فاقشا يقارب ٢٦٥ دولارا يصيب كل فرد مسائي في اسرائيل ( ضمن حدود ما قبل حزيران ٦٧ ) خلال الـ ٢١ سنة الأخيرة .

ومن ضمن هذه الموارد القائمة من الخارج ... لا تزيد نسبة الموارد التي تتطلبلب بوصفهم « شرقيين » أي ضد واقع الاستغلال

استرجاع الأرباح او الفائدة او رأس المال على ٢٠ بالمئة . ذلك وضع لا مثل له في أي مكان آخر ، وهو يقل كثيرا من مغزى تطور اسرائيل الاقتصادي بوصفه نموذجا للبلدان الأخرى . »

وقد دخل ٧٠ بالمئة من هذا المعجز المبالغ ٦ بلايين دولار ضمن « تحويلات الراسمايل الصاهية من طرف واحد » غير الخاصة - لشروط الفوائد على رأس المال او دفع الأرباح . وقد تشكلت هذه النسبة من التبرعات التي جمعها « الدعوة اليهودية المتحدة » ومن التحويلات الحكومية الألمانية الغربية ومن المون الأميركي . أما الـ ٢٠ بالمئة الباقية فجاءت على شكل « تحويلات طويلة الأمد للرسمائل » : سندات الحكومة الاسرائيلية ، وقروض الحكومات الأجنبية وتوظيفات رأسمالية . وتستفيد هذه التوظيفات من الإعفاءات الضريبية وضمان الأرباح بموجب « قانون تشجيع توظيفات الرسمائل » . على أن هذا المورد شبه الرأسمالي للتوظيفات آتى متأخرا كثيرا عن التبرعات من طرف واحد ، والغرضي طويلة الأمد . فخلال الفترة الممتدة من ١٩٢٩ الى ١٩٦٥ أنتت تحويلات الرسمائل ( بنوعها ) من المصادر التالية : ٦٠ بالمئة من يهود العالم ، و ٢٨ بالمئة من الحكومة - ( بنوعها ) من المصادر التالية : ٦٠ بالمئة من يهود العالم ، و ١٢ بالمئة من الحكومة - وبالنسبة لـ « تحويلات الرسمائل الوحيدة الجانب من طرف واحد » وردت ١٨٧ بالمئة من يهود العالم و ٢٠ بالمئة من الحكومة الأميركية و ١١ بالمئة من مصادر أخرى . وخلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٦٥ قارب التوفير الصافي للاقتصاد الاسرائيلي الصفر ، بحيث كان احيانا يزيد عن ١ بالمئة و احيانا ينقص عنه . لكن معدل التوظيفات خلال الفترة نفسها كان يقارب ٢٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي. ولم يكن ممكنا تأمين ذلك من الداخل حيث لم يحصل أي تحويل داخلي ضمن الاقتصاد الاسرائيلي ، بل تم تأمينه من الخارج عبر التوظيفات الرأسمالية الوحيدة الجانب والطويلة الأمد . بكلمات أخرى ، ارتكز نمو الاقتصاد الاسرائيلي كليا على تدفق الرسمائل من الخارج .

وقد تزايد الاعتماد على رأس المال الاجنبي في الفترة اللاحقة لعام ١٩٦٧ . فقد ارتفعت المصروفات العسكرية نتيجة لتبدل اوضاع الشرق الاوسط . ويقول وزير الخزينة الاسرائيلي ان المصروفات العسكرية في كانون الثاني ١٩٧٠ قاربت ٢٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٧٠ أي ضعف معدله في الولايات المتحدة لعام ١٩٦٦ وثلاثة اضعاف ذلك المعدل في بريطانيا وأربعة اضعاف المعدل الفرنسي . وقد شكل ضغطا اضافيا على الموارد الداخلية لاموال التوظيف وعلى ميزان المدفوعات ، الامر الذي توجب مجابهته بزيادة مقابلة في تدفق الرسمائل . وفي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ عقدت ثلاثة مؤتمرات لأصحاب المكين في اسرائيل . وقد نهى الراسماليون الأجانب للمساهمة في زيادة تدفق الرسمائل وفي المشاركة الأجنبية في المشاريع الصناعية والزراعية . وفي ايلول ١٩٧٠ عاد بنحاس سابين وزير الخزينة الاسرائيلي من جولته لجمع الاموال في الولايات المتحدة « حيث لخص الوضع على الشكل التالي : « قد هددنا لانفسنا ١٠٠٠ مليون دولار من يهود الممالك العالم القائم بواسطة « الدعوة اليهودية » المتحدة » وحيلة « سندات التطور الإسرائيلية » التي رعتها الوكالة اليهودية . ويؤكد هذا المبلغ بـ ٢٠٠ مليون دولار عما تم جمعه في سنة ١٩٦٧ القياسية ... وقد وضعنا لفرسق الاستقصاء المالي الأميركي الذي كان بزيارة اسرائيل آتيا حتى لو نجحنا في تفصيل ما نتوقعه من هذه الحيلة .. سنستبي بحاجة الى عدة ملايين أخرى من الدولارات لسد

احتياجاتنا . وبعد تلخيص حاجتنا من السلاح ابلغنا الولايات المتحدة اننا سوف نשל بملاحة الى ٥٠٠٠ - ٥٠ مليون دولار كل عام » . وهكذا يبدو ان تبيعة اسرائيل للولايات المتحدة قد تغيرت بشكل حاسم منذ حرب ١٩٦٧ . ولم يعد تحصيل الاموال من يهود العالم ( عبر استئارة عواطفهم ومخاوفهم ) ، كافييا لدعم الجزانية العسكرية المتزايدة الى حد هائل . لقد أصبح متوجبا مضاعفة مبلغ الـ ٥٠ مليون دولار الناتج عن تحصيل التبرعات ، وفوق ذلك طلب الى الحكومة الأميركية ان تقدم ٥٥ مليون دولار اضافيا . ومن الواضح ان استعداد الولايات المتحدة لتقديم هذه المبالغ يعتمد على ما تتلقاه في المقابل . وفي حالة اسرائيل بالذات لا تتخذ هذه المعائدات شكلا ارساح اقتصادية .

كذلك داب رأس المال البريطاني على تطوير علاقات وثيقة مع اسرائيل . فثاني ٢٠ بالمئة من واردات اسرائيل من بريطانيا - كما تضاعفت التجارة معها منذ حرب حزيران . وتشارك شركة « ليلاند » البريطانية مع الهيستدروت ( الذي يملك ٣٤ بالمئة من الامتياز ) في انتاج الباصات ومع رأس المال الاسرائيلي الخاص في انتاج السيارات وسيارات

الجيب . وتشتري محلات ماركس وسينسر ما قيمته ٢ - ٣ مليون جنيه استرليني من البضائع من اسرائيل سنويا ، فلها من التسجج والباقي من الرفق والخصار وعصير الفواكه . كذلك تمثل المصالح المالية البريطانية ، وعلى رأسها السير اسحق ولغسون وشارلز كلور ، مساهمة اساسية. ولغسون هو رئيس ادارة « الخازن العالمية الكبرى » في بريطانيا ، كما يملك ٣٠ بالمئة من صناعات « غاسي » في اسرائيل . ويتعاون ولغسون وكلور مع أكبر الجامعات المالية الاسرائيلية ، الاخوة مايرز ، في المضاربة العقارية في اسرائيل وأفريقيا ، كما انهما قاما ببناء ناطحة السحاب الوحيدة في البلاد ، المعروفة باسم برج السلم في تل ابيب . وسيطر ولغسون على ٢٠ بالمئة من الشركة البروليتارية الأساسية « بار » التي يملكها شركة « لشل » رضخا للضغط العربي عام ١٩٥٩ . كذلك فان ولغسون يدعم « الشركة الاسرائيلية » وهي شركة يبلغ رأسمالها ٢٠ مليون دولار اشتركها الاثنى ١٠٠٠٠٠٠٠ دولار انشئت في اسرائيل بعد حرب حزيران من أجل تمويل التطور الصناعي .

وقد أدت المساهمة المتزايدة للرأسمال الاجنبي في اسرائيل الى تغييرات معينة ضمن الاقتصاد نفسه ، كانت نتيجة الضغوطات القرائية الناتجة مباشرة عن ارتفاع المصروفات العسكرية . فقد تم تكيف الاقتصاد بحيث يصبح أكثر « فعالية » وقبسا للمعايير الأميركية : فقد تم اصلاح الضرائب، و«تصديق» شروط التوظيف ، كما أرسل جنرالات الجيش الى مدارس ادارة الاعمال في الولايات المتحدة حيث عادوا ليتولوا ادارة المشاريع الصناعية. وفي الفترة بين ١٩٦٨ و ١٩٦٩ حدث تجديد قسري للاجور كما تم بيع بعض المقروعات العامة الى الراسمال الخاص ( وعلى سبيل المثال بيعت ٢٦ بالمئة من حصة الدولة في مصفاة حيفا ) ..

ولا يشمل تدفق رؤوس الاموال من الخارج الممتلكات التي انتزعها المؤسسة الصهيونية من اللاجئين الفلسطينيين بوصها « ممتلكات مهجورة » . ويشمل ذلك الارض ، المروسة وغير المروسة . والمعروف انه من مجهول الأراضي التي كانت بحوزة الهيئات الصهيونية قبل ١٩٦٧ لم تكن نسبة الارض المشتراة قبل ١٩٦٨ تزيد على ١٠ بالمئة . وتشمل تلك الممتلكات ايضا العديد من المنازل والمسند المهجورة كليا كحيفا وآلد والرملة حيث تمت بمساعدة الكثير من الحكات بعد حرب ١٩٤٨ .

### توزيع الاموال القائمة من الخارج

لم يصل هذا التدفق الهائل للرسمائل الى يد البرجوازية الصغيرة الاسرائيلية وانما الى ايدي الدولة ، وإلى ايدي المؤسسة الصهيونية التي بقيت خاضعة لسيطرة بيروقراطي احزاب العمل منذ العشرينات . وقد حدد ذلك طريقة استخدام رأس المال المتدفق والممتلكات المسلوية . ويتم توجيه الاموال التي تجعب من الخارج عبر « الوكالة اليهودية » التي تشكل طرفا من مثلث المؤسسات الحكومية بالإضافة الى الهيستدروت والحكومة . وتشكل كسل الاحزاب الصهيونية ، من المالم الى حيروت، في « الوكالة اليهودية » . وتمول الوكالة ثروما بكلها من الاقتصاد الاسرائيلي وبخاصة غير الربية من الزراعة كالكتيوتريم ، كما توزع الاموال على الاحزاب الصهيونيتكنيها من ادارة صحفها ومشاريها الاقتصادية . ويتم اقتسام الاموال وفقا لقتائج الانتخابات السابقة . ويتبع نظام التحويلات هذا استمرار الاحزاب الصهيونية بعد مرور وقت طويل على اندثار القوى الاجتماعية التي خلقتها .

تاريخيا كان هدف هذا النظام هو تدعيم عملية الاستيطان وفقا لآكار احزاب العمل الصهيونية ، واهكام قبضة البيروقراطية على المجتمع الاسرائيلي . وقد ثبت نجاح هذه الاهداف با دات البيروقراطية التقابية لا تسيطر تنظيميا واقتصاديا على الطبقة العاملة وخصب ، بل وعلى البرجوازية الاسرائيلية كذلك . وقد استطاعت البيروقراطية ، تاريخيا، ان تكف معظم مؤسسات وقيم وممارسات المجتمع الاسرائيلي دون ان تواجه ايمعارضة ناجمة من الداخل ، فيما عدا القيد الخارجية التي تفرضها الابريالية او مقاومة العرب . وقد ذهب معظم هذا الفتح من رؤوس الاموال الى مشاريع البنية والسكان والتوظيف الضرورية للتلازم مع الفتح الذي رفع عدد السكان اليهود من ٢٠٠ مليون نسمة عام ١٩٤٨ الى ٢٠٢٢ مليون عام ١٩٦٨ . ولم يرافق هذه العملية سوى القليل

نسبيا من الفساد الشخصي . ولكن رافعا الكثير من الفساد السياسي والاجتماعي . وقد أدى هذا الفتح من الموارد الى تفاحح حاسمة بالنسبة لدينامية المجتمع الاسرائيلي ، حيث شاركت الطبقة العاملة الاسرائيلية ، مباشرة او بصورة غير مباشرة في عملية نقل الرسمائل هذه . وليست اسرائيل بلدا يذهب فيه المون الخارجي كله الى الجيوب الخاصة . فالائاتات تذهب الى المجتمع بجملة . ولا يالذ العامل الاسرائيلي حصه نقدا وانما على شكل مسكن جديدة ومنخفضة الاجار لم يكن ممكنا بناؤها عن طريق الرسمائل المحلية . كما يتلقى حصته من طرق التوظيف الصناعي الذي لم يكن ممكنا تأمينه او ضمان استنواره بدون عون خارجي .

وأخيرا ينلقى هذه الحصة عبر مستوى معيشي عام لا يعبر عن مستوى الإنتاج في المجتمع . وينطبق ذلك ، بديها ، على البرجوازية الاسرائيلية التي تقوم البيروقراطية بتنظيم نشاطها اياها من الاقتصادي وتحقيتها للأرباح عبر الإعانات وخصا الاستيراد والراسمايلين على فضل القيمة الذي ينتجه العمال بل ويتعدى ذلك الى النزاع حول حصة كل جماعة من الاعانات الخارجية .

— البقية في العدد القادم —





# بيان الحزب الشيوعي العراقي - القيادة العامة

## ماذا حققت اتفاقية آذار للجماهير الكردية ؟

بعد مرور عام كامل على اتفاقية آذار بين الحكم العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني تؤكد وقائع استمرار الحملات الارهابية ضد الحركة الكردية على الحقيقة الثابتة التي توضح ان اهداف الحكومة العراقية الحالية من هذه الاتفاقية لم تكن سوى محاولة لكسب الوقت للفرع لتوجيه الضربات ضد القوى الوطنية والتقدمية الاخرى . ونشر فيها يلي بعض ما جاء في بيان الحزب الشيوعي - القيادة المركزية :

**مر عام كامل على اتفاقية العقودة بين البعث الحاكم والحزب الديمقراطي الكردستاني والتي قام المحررون السوفييت وانابهم من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في العراق بجهودهم ( غير المشكورة ) لخلق واجهه جبهوية مزيفة لدمج حكومتهم الخائدين القذافي الضارقي في الزناء وابعاد نهائيه الحكومة ، وقيل ان تراجع حصيلة ( منجزات ) سكة كاملة من تحمل المسؤولية مع حكم دكتاتوري فاشي معزول نود ان نعيد الى الذاكرة ماهية هؤلاء الحكام وهسل يمكن التفاؤل بهم ثم العمل مهم لخدمة الشعب الكردي ؟؟**

.. لمر ما هي وقائع سنة من الاتفاقية ؟

— لقد كان جهد الحكام السابقين والحاليين نصباً على عزل وابعاد وعكر سلاح الثورة الكردية التحررية : البشركة . ان اجراءات التسريح واعطاء بعض المكاسب الميضية الجزئية الى البشركة تهدف الى تخدير وبغرة الاداة التي رفعت قضية الشعب الكردي الى مستوى عالمي ، وقرعت شروطها على الحكومات المتعاقبة .

— جرت عدة هراوات هجوم على مستقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني في سنجسار والموصل وخاتين ومنطلي وكركوك وطبيجه ذهب ضحيها عدد من البشركة ، وكثت جبيهم بتخطيط وعلم مسب من الحكومة ، وكذلك الهراوة الأخيرة لافتيال السيد ادراس البارزاني عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي ذهب ضحية هذا الفرع للجنة المركزية حيث اصيب بشل وهو الان في مستشفى لندن .

— وقامت الحكومة بسياسة لم النشال الاتطاعي المعروف رئيس الجاشي حسين اما المصوربي في المصادات الأخيرة « سبيك » التي دبرتها او نفذتها السلطات المجرولة في بغداد . مما ادلى الى تاييد وتأييدها بمصادات جديدة في ٢٢ شباط ١٩٦٦ .

— عرلة ارجاع العديد من العسكريين الى مراكزهم السابقة ووضع من يرجع منهم تحت الرقابة العسكرية لانتظامهم وانضباطهم عندما يجرى الحامجة كما حدث فعلا في مستقرات وارندوز وشقرة التاء المارك الأخيرة في سبيك .

— يجري اضطهاد الاكراد القليلين على عدم وصال ومعاملة اعطاهم الضمنية العراقية .

وعن تعريب كردستان ، يقوم « الحكم » بوحاات جديدة يوميا « تقريبا » في مناطق كركوك وخاتين ومنطلي واطراف الموصل حيث جلبت عشائر عربية كاملة ، واعطيت امتيازات سخية في كركوك - مدينة القطر - وبنت الحكومة احياء كاملة « مستعوية » . وعلى صعيد الاتفاقيات الميضية التي طبل البعث حول « ديمقراطيتها » ! خابت المله وخطه في توريط اتحاد مملي كردستان حيث قاطع المؤتمر الاخير اجتماعا ... طلبا لتسجيت قائمة اتحاد طلبة كردستان في الاتفاقيات الأخيرة بركوك .

— تاجل الانحصاء العام ولم يجر ما هو جيد عن نائب رئيس الجمهورية .

وعدا تعيين بعض المسؤولين وصرف رواتب البشركة - حتى هذه لم تنفذ الا وفق خطط خبيثة - نرى انه لا توجد اية اضافة الى المسائل الثقافية واللغة التي كانت موجودة فعلا .

وفي احسن الاحوال وحتى عند تطبيق مواد وقررات اتفاقية آذار بصورة صحيحة وعاملة ، فان « الحكم الذاتي » بالمهم الملمى هو ايمد ما يكون من الصورة التي اعطتها الاتفاقية المكررة . فالحكم الذاتي اضافة الى « اختيار كردستان منطقة واحدة » معناه « تعيين الجماهير الكردية من انتخاب المجلس التشريعي الخاص بالمنطقة والذي يقوم بدوره بانتخاب مجلس تنفيذي يمارس ادارة شؤونه المحلية والادارية والثقافية والتعليمية والثقافية والصحية والسبانية وغيرها . اما في ميادين الدفاع والسياسة الخارجية ، والسياسة الاقتصادية العامة ، فان المجلس التنفيذي يضع الحكومة المركزية » والتي هي الاخرى يجب ان يكون مجلسها التشريعي - المركزي - منتخبا من قبل الجماهير الشعبية في العراق . والحكم الذاتي معناه « اطلاق الحريات الديمقراطية في كردستان العراق ، وكذلك تخصيص نسبة معقولة من موارد الدولة المركزية لاهداف التنمية والتطوير الاقتصادي في المنطقة الكردية » ومعناه ايضا « تصفية جميع اشكال التمييز القومي في كافة دوائر ومؤسسات الدولة ومجالات الحياة العامة والاخذ بقاعدة تمثيل الاكراد في الهيئات المركزية للدولة وفقا لنسبة عدد سكان الاكراد وتحرير المياديات الشرفية تعريها قاطعا ... ولكي يكون الحكم الذاتي لصحة الاكثية الساحقة من الشعب الكردي يجب اقيام نورا باصلاحات اجتماعية تقدمية وعلى راسها الاصلاح الزراعي الجذري ... » انن فالقضية الكردية ستظل ملتبسة تنتظر الحل العادل الصحيح ما زالت - البرجوازية والفتات الرجعية تتبوا مراكز السلطة في البلاد ، حيث اثبت التاريخ المعاصر ان البرجوازية - والتي بنيت حكم العراق الى لبط مراتها - لا تملك القدرة ( لطبيعتها الطبيعية ) على حل القضية الكردية في ايحاء .

لنرجع الان الى ماضي الحكومة التي تحمل المهامون فيها قسطهم ... فقد وجهه الفاسست الحريات الى جميع القوى السياسية ، حيث اعتقل القاتلين الشيوعيين والديمقراطيين والميت اليساريين وكذلك القوميين ولم يفلت من الاطراب حتى زمرة اللجنة المركزية التعريبية ، وتعمد المصادة المجرولة على حق من القلة المحترمين في اخطاف الممارسين لحكمهم الارهابي على نمط فرق « اس ان »

### الشوق الانتيرية

## رأي في مسألة المؤتمر الوطني العام

تحت « الحرية » صفحاتها لنقاش قضايا الثورة الارترية بين اطرافها ، فنشرت في عدد سابق رأي القيادة العامة لجيش التحرير الارترى في الميدان حول مشروع المؤتمر الوطني الذي قدمه عثمان صالح سبي وطه محمد نور . ونسي هذا العدد تنسح المجال للرأي الاخر الذي يمثله جبهة التحرير الارترية - قوات التحرير الشعبية - الامانة العامة :

ان تمسك الجماهير والقائمين ببدء الوحدة الوطنية تجلي في مؤتمر « عمنبا » لمام ١٩٦٨ ، هذا المؤتمر الذي حقق مؤتمرا عاما ( اديوبا ) ( ١٩٦٩ ) ، وطوال الرحلة منذ ديسمبر ( كانون الاول ) ١٩٦٩ وحتى ابريل ( نيسان ) ١٩٧١ ، تراكتت - وبشكل ملموس - محاولات التصحيح التي تعمد للثورة خطا الوطني الديمقراطي كمنطلق للتطور ومجاهة التحالف الامبريالي الكفيف ، بعد انحراف بعض مناصر القيادة العامة على اثر مؤتمر اديوبا ١٩٦٩ ، بحيث مطلست قرائاته ولجانه واعتقلت بعض اعضاء القيادة . وقد اتت هذه التراكبات التصحيحية التي شاركت فيها قواحد القاتلين وجماهير الشعب الى انبثاق ( قوات التحرير الشعبية ) في يونيو ( حزيران ) ١٩٧٠ . والى تمييز الناصر الوطنية داخل القيادة العامة نفسها من خلال مؤتمر عويل في نوفمبر ( تشرين الثاني ) ١٩٧٠ الامر الذي ادى لجم كثير من الانحرافات التي سارت عليها بعض مناصر القيادة في الرحلة السابقة بالاتفاقية لاطلاق سراح من كانوا قد اعتقلوا . وقد اتت هذه الاجراءات التصحيحية لتوفير مناخ افضل للتقارب الجماعي .

في ظل هذه الدفعات الإيجابية ، انعقد مؤتمر « عواني » في الفترة ما بين ٢٦-٢-١٩٧١ ، وقد اتجهت انظار الجميع الى تلك المؤتمر لرصد مداولته وتقييم نتيجته والتعرف على ارضيته الحقيقية . وقد تبين لنا من خلال التحليل الجدي الدقيق للموامل التي دفعت لاتخاذ المؤتمر وللظروف التي احاطت به والنتائج التي خلص اليها ان هناك عدة حقائق لا بد من تبيينها ، وهي :

— ألا - ان قرار المؤتمر الذي قضى بتكوين لجنة اتصال لتحقيق لقاء ديمقراطي مع قوات التحرير الشعبية يعتبر انتصارا لخط الوطني داخل القيادة على الخط الاخر الذي اراد توريط المؤتمر وجره لاصدمات دموية .

ثانياً - ان تحويل صلاحيات قيادة البلاد الديمقراطية الى الحوار الديمقراطي مع قوات التحرير الشعبية وصولا به لنتائج الوطنية الى اربع جهات هي :

١ - قادة السرايا - المفوضون السياسيون - قادة المناطق السابقون ونوابهم - لجنة الجماعة - بالإضافة الى القيادة العامة كطرف خامس وليس وحيدا .. ان هذا كله يشير بوضوح لاجدارات فرضتها القواعد على القيادة كما يشير لبروز مركزية جديدة متعددة المواقف في جيش التحرير الارترى .

ثالثاً - ان اتجاه المؤتمر العسكري لحل القيادة بشهادة البيان الصادر عنه في الفترة التي تقول ( كما ناقش المؤتمر بالتفصيل اخطاء التطبيق التي وقعت فيها القيادة نفسها في فترة السبعة عشر شهرا التي تسلمت فيها مسؤولية قيادة الثورة ونقدها نقدا ثوريا وهدد مسيبتها بروج شالية من اي دافع سوى دافع الحرص على سلامة الثورة وضمانة استمرارها ، بعد ذلك انتقل المؤتمر للبت في مسألة استمرار القيادة العامة او حلها ) ، هذا الاتجاه الذي ادى تقدير عوامل اخرى الى ارجائه لمدة اربعة اشهر يفسر لنا الاسباب الكامنة وراء تجريد القيادة العامة - من صلاحيات تحديد الموقف بالنسبة لقوات التحرير الشعبية والاصرار على الحوار الديمقراطي معها من خلال اطراف اخرى متعددة اظهرت جدارتها عمليا فتشيل جيش التحرير من خلال مؤتمر معسكر عواني .

رابعا - ان تقرير الدعوة مؤتمر وطني عام تحضره كل اطراف الجبهة يعتبر انتصارا متحقا بوجه عقلي الانقسامات والانقسامات ابرزته القوى الوطنية داخل القيادة نفسها وباتت القوى المقاتلة والشعبية وتقتي هذه الدعوة مع نداءات متعددة ومحاولات متوعدة بثلث من قبل الامانة العامة وقوات التحرير الشعبية طيلة عام ١٩٧٠ ، وقد تطلعت هذه المحاولات في القترحات الإيجابية التي طرحها الامانة العامة على وفود القيادة العامة في يناير ( كانون الثاني ) ١٩٧٠ في بغداد ثم في طرابلس ( بلبييا ) بحضور اطراف صديقة في شهر أغسطس ( اب ) ١٩٧٠ . فتمرور المؤتمر الوطني الذي طرح على كل الاطراف في شهر اكتوبر ( تشرين اول ) ١٩٧٠ ، نسي القاعة وغير هذا جيمع من مقترحات إيجابية اخرى طرحتها قوات التحرير الشعبية بهدف الوصول الى الوحدة الوطنية دون ان يثال هذا الجهد الذي اقترن بالرغبة الصادقة اي جواب رغم تقدير العناصر الوطنية لـه تقديرا تاما .

خامسا - ان التزامنا بفكرة عقد المؤتمر الوطني في اي زمان او مكان امر لا مرجعية فيه ولا تراجع ، غير اننا ، وصولا للاهداف الوطنية من خلال المؤتمر الوطني كوسيلة ، لا يمكننا الا ان نلاحظ - وهذا لانسنا الصديق - تكوين اللجنة التعريبية بجزل من عناصر مكلفة وميطة لقوات التحرير

تتمت الخلفية السياسية للحركة الطلابية المغربية

المصومية في صيغة «المغرب كل العرب» « ومن خالف منهم » بل من هم بالذات الطبقات والقوى التي في صحتها القاريفية التحالف معص الصهيونية والامبريالية ، وعلى اية اسمي يقوم هذا التحالف .. فالتجربة تثبت لنا ان الفصل القومي ضد الصهيونية والتفصال الطبقي ضد الامبريالية متمايزان ومتداخلان ايضا ، والمطلوب هو توضيح هذا التمايز وهذا التداخل في آن معا ، على اساس مرحلة تاريخية معينة وتركيب طبقي معقد ... ان انطلاق الحزب الشيوعي من استراتيجيتين متناقضتين وهما تحرير فلسطين بالهسروب الشعبية وازالة اثار العدوان حتى بالطلول السلمية ، وذلك يعني تطبيق قرار مجلس الأمن .. الشهير الذي يجعلنا نبل بسرعة الى ان المقاومة في نظر الحزب الشيوعي الغربي ، مستلعب ، في الواقع العملي ، دور ورقة الضغط على اسرائيل بيد الانظمة العربية - وان الاعترافات ايدوية الاخرى مجرد مزايمة سياسية حتى لا يحكم الحزب على نفسه « بالاعدام سياسيا وعمليا » .. يقول علي بعت في وثيقته « انتهائية اليسار » :

« الاراضي المحتلة : ان هذه القضية ، ولو كانت مرتبطة بالقضية الاولى ، فهي متميزة عنها ، لانها تدخل في الخط الاستراتيجي الثاني لمحاربة الانظمة العربية التعسفية .. سوريا ... وعليه فمقضية الاراضي المحتلة ليست بثنائية ينبغي تحييدها او اصالها بطة تركيز معظم الجهود على المقاومة الفلسطينية ، تبنا مل تجاهل مقاومة الشعب الفلسطيني بطة التركيز على الاراضي المحتلة .

ويما انه لا يسعنا الا ان ننتج لرؤيصة الشعب الفلسطيني يطرح بمق الى استرجاع حقوقه الوطنية والى العودة الى بلاده ، لا يسعنا ايضا الا ان ننتج لرؤية ارادة الشعب المصري في تحرير اراضيه المحتلة ، وفي ممارسة سيادته على ترابه الوطني .

ان الكاح الذي يقوم به الشعب الفلسطيني يخدم الى حد كبير قضية الشعب المصري ، كما ان نضال الشعب المصري .. يخدم الى اقصى حد قضية التحرير الوطني للشعب الفلسطيني .

اذا انتقلنا من عمومية « الإنجازات » الى الواقع السياسي الملموس ، فمن اجل خدمة الشعب الفلسطيني والمصري ، يتحتم علينا على حسب نظرية السكرتين العام ، على بعت ، ان نناضل من اجل تاييد قرار مجلس الأمن الذي نقلته الجمعية العربية المتحدة ، وان نناضل في نفس الوقت مع الشعب الفلسطيني - من اجل رفض قرار مجلس الأمن الذي لا يحسم قضيه بل يصفينا من جذورها ..

واسعة جدا ( ١ ) لدرجة انها قبل فعلا الوحدة الاضداد وصراعها في كل واحد .. لكن ما يتجاهله الامين العام عن عمد ، او حتى الدول الامبريالية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ، التي يكرها الامين العام الشد الكره ، تعترف هي الاخرى بهذا القوع من « الجدلية » لانها نعي ان تطبيق قرار مجلس الأمن يعني تصفية المسألة الفلسطينية والاعتراف باسرائيل .. ولهذا يقرر الامين العام من كل مشاريع الحلول السلمية ، ويهرب المسمى عموما « جدلية » تعيك من رؤية الواقع الحي .. ان لسان حال الحزب الشيوعي المغربي : ان للفلسطينيين الحق في رفض مشاريع الضمنية ، وان للمصريين الحق في القول ، ولنا نحن المغاربة الحق في تاييد هذا او ذاك .. ليست هذه هي قسة الانتهازية اليمنية !!

**الثورة الفلسطينية والمسألة الوطنية :**

ليس في الانظمة العربية اقتصادا اكثر ارتباطا بالصهيونية من الاقتصاد المغربي ، فالرأسمالية الصهيونية تحكم شبكتها قسما كبيرا من الانتاج الوطني ( راجع مقالة الأزمة المغربية



العلاقات الصينية - الأميركية :  
هزائم الأميركيين في الهند الصينية  
وانتصارات الصين الشعبية

كامنة



## نضال الطبقة العاملة يتحول إلى عنصر حاسم في نمو الحركة الجماهيرية اللبنانية

العمال أو يستعدون للاضراب . ومن أجل هذه  
المطالب . كان أول نشاط من هذه السنة ، ١٩٧١ حدثا  
هما جدا . لأن تطبيق الضمان الصحي ليس

انتصارا عاديا للطبقة العاملة . كان العمال  
يطالبون برفع الاجور : فيطلب عمل كل مصنع  
او شركة من صاحب العمل ان يرفع اجورهم . فيرفض  
صاحب العمل أو يقبل بعد التهديد بالاضراب .  
لكن كان يبقى عمل كل مصنع لوحدهم : يطالبون  
لوحدهم ، ويحصلون على الزيادة لوحدهم ، او  
يفشلون لوحدهم . في المطالبة بتطبيق الضمان  
الصحي في موعده ، في أول شباط ، كان كسل  
عمال لبنان يقفون صفا واحدا . لذلك لم يفشلوا .  
فأصاحبا العمل ، ومهمهم الدولة ، لا يستطيعون  
الوقوف في وجه كل العمال اذا اتحد العمال على  
مطالب واحدة تجمع بينهم كلهم .  
وأول شباط ١٩٧١ حدث هام جدا لأن تطبيق  
الضمان الصحي وضع الطبقة العاملة في وجه  
مصالح الذين يستغلونها .

صاحب العمل يقول انه يعطى على عماله ،  
وانهم ابناءؤه . لكنه حاول أن يفرض على العمال  
دفع ٢ بالمئة من اشتراك الضمان ، بدل الواحد  
والنصف . حاول أن يحرم العمال من اجر أيام  
المرض . ونجح في ذلك الى حد . حاول أن يؤجل  
البدء في تنفيذ الضمان الصحي .

تجار الدواء يقولون انهم يحرصون على  
المصلحة العامة . لكنهم ينفقون فيما بينهم ليقدموا  
أسعارا مرتفعة ثمن ادوية لصندوق الضمان .  
ويتفقون مع الصيدليات كي لا تباع ادوية الضمان  
بسر أقل من سعر ادوية التجار .

جمعية اصحاب العمل تتضامن مع تجار  
الدواء ضد العمال . وتهدد الدولة اذا تجرات  
على جلب الدواء بدون واسطة التجار .

والحرفيون ، اصحاب الافران والمعامل  
الصفيرة ، يرفضون ان يدفعوا اشتراكات اجرائهم  
في الصندوق ، ويهددون بصرف عمالهم .

امام كل هؤلاء ، كل الذين يستغلون العمال



في أول ايار تحفل الطبقة العاملة بعيد  
انتصاراتها ووحدة نضالها . الطبقة العاملة في لبنان  
حليفة كل نضال جماهيري .

بين أول ايار ١٩٧٠ ، والسنة الماضية ، وأول  
ايار هذه السنة قام عمال لبنان باضرابات كثيرة .  
اضرب عمال التنظيفات . واضرب عمال الريجي  
في صيدا . واضرب عمال البلدية في طرابلس ،  
واضرب عمال مصنع القاطرجي . واضرب عمال  
الزجاج في البقاع . . .  
وكان الاستعداد للاضراب في ١ شباط ١٩٧١ ،  
بمناسبة البدء في تطبيق الضمان الصحي ، اهمهم  
هذه الاضرابات كلها لأن الاستعداد شمل كل  
العمال في لبنان ، كما شمل عددا كبيرا من  
المستخدمين .

لماذا يضرب العمال أو يستعدون للاضراب ؟  
لأن الاجور لا تكفي العمال . وهي لا تكفي  
أكثر فائكر . الاسعار ترتفع يوما بعد يوم . زاد  
سعر السكر ، زاد سعر اللحمة . الاجور وحدها  
لا تزيد . يطالب العمال بزيادة الاجور .

لأن الدواء غالي . حتى بعد ان نفذ الضمان  
يضطر العامل ان يشتري دواء يصفه الطبيب ،  
ولا وجود له في لائحة الادوية المقبولة . فيدفع  
العامل ثمنه كاملا . والدولة لا تؤمن كل الادوية  
لأن تجار الدواء اقوى منها ، ولا يقبلون ان تنقص  
ارباحهم . يطالب العمال بتأمين الدواء .

لأن السكن غالي يدفع العامل نصف اجره  
واكثر حتى يجد بيتا يسكنه . وهو بيت صغير ،  
غير صحي لا يكون وحده فيه مع عائلته ، والبيت  
بعيد عن مكان العمل . فيزيد مصروف العامل اجرة  
النقل . يطالب العامل بتخفيض الاجارات .

لأن العامل لا يستطيع ان يرسل ابنه الى  
المدرسة الا اذا حرم عائلته اللقمة . بدل ان تؤمن  
الدولة المدارس لابناء العمال ، تعطي الدولة المال  
لاصحاب المدارس « الجانية » . فيتاجرون بالعلم  
ولا يحاسبهم احد .

يطالب العمال بتأمين العلم للجميع .  
لأن صاحب العمل يستطيع صرف العامل  
متى اراد . يصرفه قبل انتهاء مدة ثلاثة اشهر ،  
قبل انتهاء مدة التجربة . ويصرفه قبل ان يقضي  
سنتين في العمل ، حتى لا يدفع له اجرة أيام المرض  
ويصرف صاحب العمل العامل اذا اشترى آلات  
جديدة ، واذا انتهى الموسم .  
يطالب العمال بمنع التسريح وبتثبيتهم والقضاء

المادة ٥٥ .

لأن العامل يقضي سنوات في العمل ، يزيد  
اجره اذا زاد انتاجه . ويزيد انتاج العامل ما  
دام شغلا . اذا كبر قل انتاجه وقل اجره . يقل  
اجره بعد ان يكون اصبح ابا ، وعنده اولاد .  
يطالب العمال بزيادة دورية وثابتة للاجور .

لأن صاحب العمل يفرض الساعات الإضافية  
فرضا . ويدفع أجراها مثل اجر الساعات العادية .  
وفرض على العامل ان ينظف الآلات من وقته .  
يطالب العمال بمنع اجر الساعات الإضافية ضعف  
اجر الساعات العادية . لهذه الاسباب كلها يضرب

إبعاد علي صبري :

صراع مراكز القوى

في السلطة

واعادة ترتيب التوازن

لصالح

المراهنة على

الموقف الأميركي

المظاهرة الشعبية

الكبرى ضد روجرز

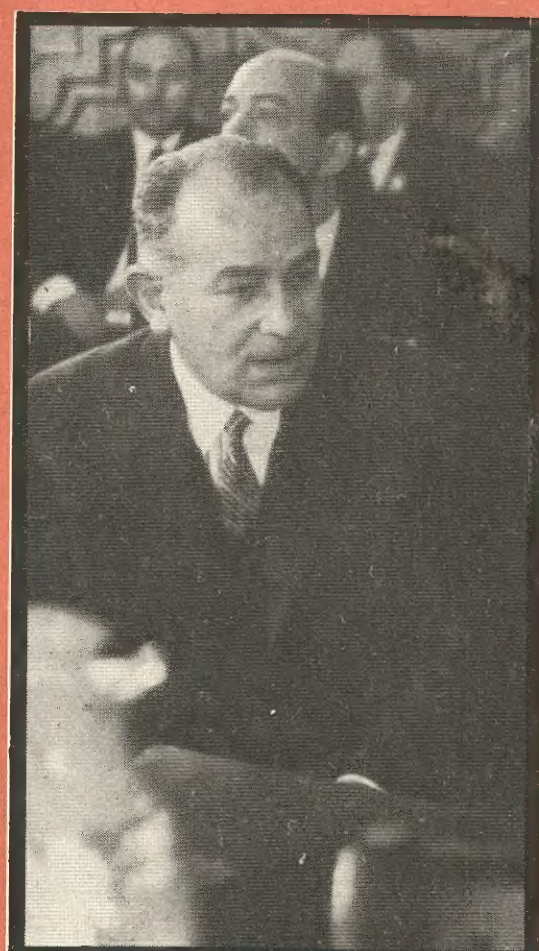
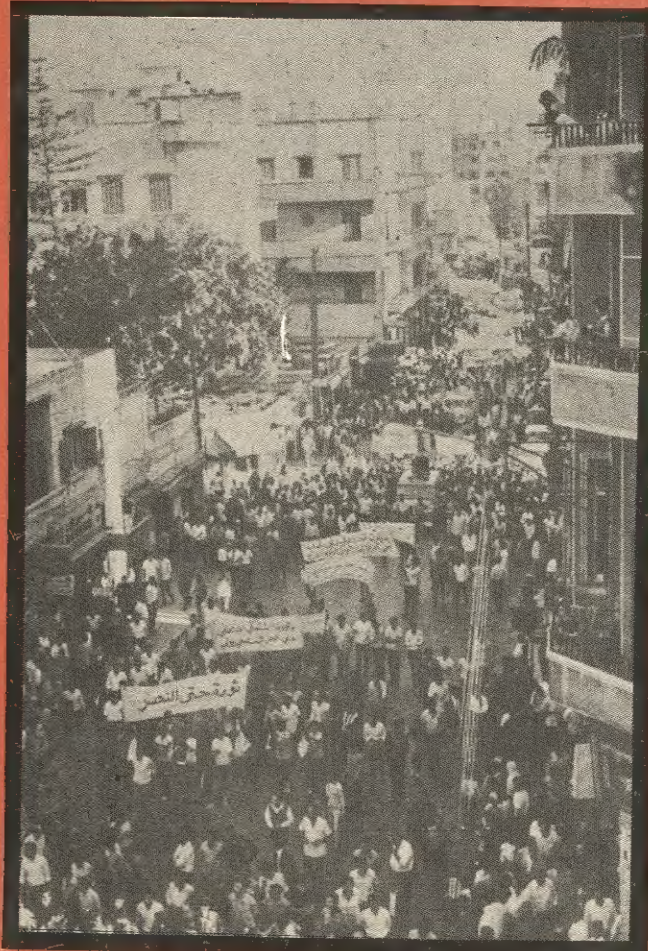
الجماهير المنظمة

لا التخاذل هو الجواب

على

الاستفزاز

والتهويل



ويجنون الارباح من عمل العمال وتعبهم ، ماذا  
تفعل الدولة ؟ الدولة ، ايا كان رئيسها ورئيس  
مجلس نوابها ووزرائها ، بماذا تجيب ؟  
كانت الدولة مع اصحاب العمل ، ولم ينفذ  
الضمان الصحي الا لان العمال وقفوا في وجهها .

وهي حتى اليوم لم تقدر جلب الدواء بدون واسطه  
التجار . ولم تعرض على حل الحرفيين دفع  
اشتراكات العمال . عندما تقول الدولة انها تعمل  
من أجل جميع المواطنين ، واسها لا تفرق بين  
صاحب عمل وعامل ، الدولة تكذب . انها تدافع  
دوما عن مصالح اصحاب العمل . انها دوما ضد  
العمال . ولا تفرض قانونا لصالح العمال الا تحت  
ضغطهم .

في وجه تطبيق الضمان الصحي ، في وجه  
العمال ، وقف الصناعيون والتجار والحرفيون  
والدولة . استطاع العمال الصمود لأن اضرابهم  
الموحد يشل البلد كله . فلا حياة في بلد اذا لم  
يعمل العمال . وصمد العمال لأن مطلبهم واحد ،  
عام ، يشمل الطبقة العاملة بأكملها : فصول  
الذين يستغلون العمال عرقلة المطلب .

ماذا يستنتج العمال من هذا ؟

يستنتج العمال انهم ينتصرون عندما يرفعون  
مطالب موحد . اذا طالب عمال كل معمل او  
شركة لوحدهم ، استطاع صاحب العمل ان يصرف  
بعضهم ، ان يخيف الآخرين ، ان يرضي عددا  
بسيطا على حساب العدد الاكبر . أما مطالب  
الزيادة العامة للاجور ، وورفع الحد الأدنى ،  
وتأمين الدواء ، وتخفيض الاجارات ، وتأمين  
العلم ، ومنع التسريح ، والتثبيت ، والزيادة  
الدورية للاجور ، ومنع اجر الساعات الإضافية  
ضعف اجر الساعات العادية .

هذه المطالب لا يمكن ان يعمقها عمال كل مصنع  
لوحده . الطبقة العاملة كلها تستطيع فقط تحقيق  
هذه المطالب .

ويستنتج العمال انهم بحاجة لتقاييسات  
ترفع هذه المطالب . وتجمع كل العمال حولها .  
تقاييسات تكسب ثقة العمال لأنها تدافع عنهم ، بلا  
خوف ، ضد اعدائهم تمنع اصحاب العمل من  
فرض الاجور كما يريدون . وتمنعهم من التسريح  
والصرف حتى لو تشرد العامل ولم يجد عملا آخر .  
العمال بحاجة الى تقاييسات تمنع الدولة من الخضوع  
للصناعيين والتجار والحرفيين .

انهم بحاجة الى تقاييسات تقف الى جانب ابناءهم  
الطلاب الذين يطالبون بالعمل بصد سنوات  
الدراسة . ويطالب بايجاد العمل للعمال انفسهم  
عن طريق توسيع الانتاج ، واستثمار المال في  
الصناعة بدل تهريبه الى الخارج . وهذه

التقاييسات يبنها العمال انفسهم ، في كل مصنع ،  
وكل مؤسسة ، ولكل مهنة .

سوف يتزايد ، بعد اليوم ، دور الطبقة العاملة  
في كل القضايا التي تهم لبنان . ودعم الطبقة  
العاملة هو شرط اتساع الحركة الجماهيرية ، من  
حركة الطلاب الى الحركة الوطنية ، وشرط  
اكتسابها القوة ونجاحها . وسوف تكون الطبقة  
العاملة في لبنان على مستوى مسؤوليتها .